بدأت في أجواء متوترة محادثات فنية بين اليونان وتركيا أمس الجمعة بإشراف حلف شمال الأطلسي، لتخفيف حدة التوتر شرقي المتوسط ومنع حصول أي مناوشات، تمهيداً لمفاوضات سياسية بين البلدين تنهي الخلاف حول الحدود البحرية، لكن حدة التصريحات المتبادلة لم تشِ بالإيجابية

بداية متعثرة للمحادثات اليونانية التركية

«الأطلسي» يحتضن اجتماعاً فنياً لتخفيف التوتر... وتصعيد كلامي بين الطرفين

اعتبر جاووش أوغلو أن فرنسا تحرض اليونان (فاتح أقطس /الأناضول)

تحيط أجواء من التهديدات المتبادلة بالمحادثات الفنية بين تركيا واليونان التي انطلقت أمس الجمعة بإشراف حلف شمال الأطلسي، والتي تستهدف تجنّب حدوث مناوشات في ظل التوتر المتصاعد شرقي المتوسط، وذلك تمهيداً لوساطة سياسية تقودها ألمانيا وتسعى من خلالها إلى حلّ هذا الخلاف الذي يبقى حتى الساعة بلا ضوابط، وخصوصاً أن المؤشرات الأولى لمحادثات الأمس دلّت على بداية متعثرة مع استمرار التصريحات عالية النبرة من الطرفين. فاليونان وقبرص تتهمان تركيا بالعدوانية واعتماد لغة التهديدات، فيما ترى أنقرة أن أثينا لا تؤيد الحوار مدفوعة بتحريض من باريس التي تتصرف بطريقة «هيستيرية».

وأعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس الجمعة، انطلاق محادثات فنية بين تركيا واليونان لتأسيس آليات لتجنب حدوث مناوشات شرقي المتوسط، مشيراً إلى عدم التوصل إلى اتفاق بعد يقلل من مخاطر وقوع تصادم، وذلك عقب اجتماع على مستوى الممثلين الدائمين لمجلس الأطلسي في مقر الحلف في بروكسل. وأضاف أن «هذه المحادثات فنية وليست مفاوضات بشأن الخلافات بين تركيا واليونان، إنها أعمال مكمّلة لجهود الوساطة السياسية التي تقودها ألمانيا»، متابعاً «كان لا بد من البدء بمحادثات فنية حول تطوير آليات لتجنب حدوث مناوشات بسبب وجود العديد من السفن شرق المتوسط».

وكانت اليونان قد نفت مساء الخميس أن تكون قد اتفقت على عقد محادثات برعاية حلف الأطلسي مع تركيا لخفض التوتر بشأن الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز، بعد إعلان الحلف عنها، فرد ستولتنبرغ بالقول أمس: «بعد اللقاءات التي أجريتها مع القادة الأتراك واليونانيين، ها هما الدولتان تجتمعان لإجراء محادثات فنية هنا في مقر الناتو». في السياق نفسه، أعلن المتحدث باسم الحكومة الألمانية شتيفن زايبرت، أمس، أن بلاده تهدف للمساهمة في خفض التوتر القائم بين تركيا واليونان. وأشار زايبرت، في مؤتمر صحافي، في برلين، إلى أن المستشارة أنجيلا ميركل تناولت في اتصال مرئي، الخميس، مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، التطورات الأخيرة في شرق المتوسط، وليبيا. ولفت إلى أن ميركل عبّرت عن أملها في تغيير الوضع في شرق المتوسط، واستعداد بلادها لبذل أقصى ما يمكنها في سبيل المساهمة في تخفيض التوتر بالمنطقة. وأكد أن بلاده تؤيد بدء حوار بين تركيا واليونان في المواضيع المثيرة للجدل، وأنه يجب على البلدين بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن خلال الأيام المقبلة.

كذلك جدد الاتحاد الأوروبي، أمس، دعوته للحوار من أجل حل التوتر شرقي المتوسط. وقال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية بيتر ستانو، في مؤتمره الصحافي اليومي في بروكسل، إن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، قام بلقاءات عدة خلال الأيام الأخيرة ونقل رسائل إلى الأطراف المعنية بهذا الخصوص. وأضاف «أخيراً لدينا مباحثات قد بدأت من أجل خفض التوتر شرقي المتوسط، عوضاً عن الخطوات الأحادية والتهديدات». وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أعرب مراراً عن تضامنه مع اليونان وقبرص، وأن موقف الاتحاد واضح بشأن كيفية حل المشاكل. وأكد أن «الطريق الوحيد لإحراز تقدم هو الحوار والمباحثات، فقط هذه الأمور يمكن أن تأتي بحل وتحدُّ من التوتر». في مقابل ذلك، لم تتوقف التصريحات التصعيدية من الطرفين. واعتبر وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، في مؤتمر صحافي عقده أمس في أنقرة، أن «اليونان أظهرت مجدداً أنها لا تؤيد الحوار بعدما كذّبت وساطة حلف الأطلسي»، معلناً أن نظيره اليوناني نيكوس دندياس رفض الحوار غير المشروط حول التوتر القائم في شرق المتوسط واتهام المسؤولين اليونانيين بالكذب. وأفاد جاووش أوغلو بأن مبادرة مماثلة (للحوار) طرحها بوريل، وتركيا أعربت عن موافقتها أيضاً، واستطرد: «قلنا يمكن أن نلتقي في مكان محايد، ولكن بلا شروط مسبقة، وذكر بوريل بأنه سيلتقي وزير الخارجية اليوناني، وعلمنا بعدها أن دندياس أجاب بالرفض».

> جاووش أوغلو: اليونان أظهرت مجدداً أنها لا تؤيد الحوار

> رئيس وزراء اليونان: لتتوقف التهديدات حتى تبدأ المحادثات

ورأى أن «فرنسا الدولة الأكثر تحريضاً لليونان»، ولها مآرب أخرى، متسائلاً «ما علاقة فرنسا بشرقي المتوسط؟». وقال إن باريس تقوم بـ«تصرفات هيستيرية»، معتبراً أن باريس انتابها الغضب كثيراً عندما أفشلت أنقرة خطتها لإقامة «دويلة إرهابية» شمال شرقي سورية، عبر عملية «نبع السلام» التي أطلقتها تركيا ضد تنظيم «العمال الكردستاني». ولفت إلى أن فرنسا اتسم موقفها بالوقاحة حيال العملية وكان لسان حالها يقول «لماذا لم تأخذوا إذناً منا»، مؤكداً أن تركيا لا تأخذ إذناً من أحد عندما تحارب الإرهاب على حدودها. وأكد أن فرنسا ارتكبت خطأً كبيراً بدعمها خليفة حفتر في ليبيا. وتابع: «لقد هزم حفتر وانتابت الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حالة هيستيرية، ولم يعد يعرف كيف يتصرّف». وأردف: «إثر ذلك مباشرة، ادعى أن سفننا تحرشت بسفينتهم شرق المتوسط، ولم يستطع إثبات ذلك بالوثائق، وأصبح مثار سخرية». في السياق، قال المتحدث باسم حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا، عمر جيليك، إن الاتحاد الأوروبي لن يكون بإمكانه بعد الآن الاعتماد على تعاون أنقرة في وقف تدفق المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا إذا مضى قدماً في خطط معاقبة تركيا بسبب عمليات التنقيب في شرق المتوسط. وقال جيليك في مقابلة مع قناة «إن تي في» التركية «لا أتوقع أن تصل الأمور إلى حد العقوبات. على الاتحاد الأوروبي ألا يتوقع تعاوناً بشأن اللاجئين بعد ذلك الوقت. لا ينبغي أن يفكروا في أنه يمكنهم معاقبة (تركيا) في شرق البحر المتوسط ومواصلة التعاون في مجالات أخرى».

على الجهة المقابلة، ندد الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس أمس بما سمّاها «عدوانية» تركيا، محذراً من أن التوتر المتصاعد في المتوسط يهدد بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. وقال في مقابلة مع وكالة «فرانس برس» إن «هناك عدوانية، مع نيّة للسيطرة على المنطقة برمتها بالفعل. لذا نشهد توتراً متزايداً والوضع الناجم متفجر جداً ويثير القلق». من جهته، رأى رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس أنّ على تركيا الكف عن «تهديداتها» لليونان قبل عقد أي محادثات. وقال ميتسوتاكيس في أثينا أمس أثناء لقائه مسؤولاً كبيراً في الحزب الشيوعي الصيني «لنضع التهديدات جانباً لإفساح المجال لبدء الاتصالات». وتابع «بلادنا لديها القدرة والرغبة في بحث ترسيم حدود المناطق البحرية في بحر إيجه وشرق المتوسط، وفقا لمبادئ القانون الدولي وليس تحت التهديد... لتتوقف التهديدات حتى تبدأ المحادثات». وأضاف أن وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس سيقدم إيجازاً في وقت لاحق (أمس) الجمعة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بشأن «أنشطة (تركيا) الخارجة عن القانون».

(العربي الجديد، الأناضول)

للحديث تتمة...

بصيص أمل

نضال محمد وتد

يمنح التوافق الفلسطيني، كما عكسه الخميس البيان الختامي لاجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في منظمة التحرير وبمشاركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، بصيص أمل حقيقي بإعادة اللحمة والوحدة للشعب الفلسطيني، بما يؤكد أنه لا دولة في غزة ولا دولة من دون غزة، وفق مقولة الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وهو بصيص أمل لأنها المرة الأولى منذ سنوات التي يختفي فيها خطاب التنسيق الأمني، وخطاب المفاوضات وفقط المفاوضات كخيار استراتيجي، ويعاد الاعتبار إلى خيار المقاومة الشعبية، باعتبارها أوراقاً حقيقية إذا استخدمها الفلسطينيون سيكون لها أثر كبير في تغيير الوضع القائم. مجرد الإقرار بخيارات أخرى، موجعة لدولة الاحتلال، هو في حد ذاته تحوّل مهم يؤشر إلى استفاقة من وهم التفاوض بلا قوة تساند المفاوض الفلسطيني، وهو ما ترك الفلسطينيين رهينة لنزوات الاحتلال ورغباته طيلة العقد الأخير، بل ومنذ إنهاء الانتفاضة الثانية، فلا أنابوليس أفضت إلى شيء ولا خطة كيري ولا التنسيق الأمني. بل إن غياب الخيار والبديل لعقيدة المفاوضات، التي سيطرت على القيادة الفلسطينية، عززت من عنجهية الاحتلال، مثلما ساعد الانقسام البغيض الاحتلال على تطوير مشاريعه الاستيطانية، بالركون إلى تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني وتوظيف الانقسام في توسيع رقعة الخلاف، والتنقل بين تصعيد مقابل غزة حيناً، وتشدد مقابل رام الله حيناً آخر.

القرارات كما أعلنتها الفصائل الخميس، وتصريح عباس ودعوته الفصائل للنزول إلى الشعب وقيادة مقاومة شعبية وانتفاضة شعبية، هي نقطة مفصلية ستكون لها تداعيات كثيرة. وفي حال تمت قيادة هذه المرحلة الجديدة، بدقة وحذر، مع الوصول حقاً وفعلاً للوحدة الفلسطينية المنشودة، فإن قواعد الاشتباك، وقواعد التعامل مع دولة الاحتلال ستتغير كلياً، ومعها سيتغير أيضاً الموقف الدولي وقبله الموقف العربي، بما يزيد حرج المهرولين للتطبيع، وقد يضعهم في مواجهة شعوبهم، التي لن تقبل بأجواء احتفاء ببنيامين نتنياهو وتطبيع معه، فيما يقوم جيش دولة الاحتلال بقمع الفلسطينيين وقتلهم ومصادرة أراضيهم. سيتحول بصيص النور الفلسطيني الذي انبعث الخميس من بيروت ومن رام الله، إذا صدقت النوايا وتحققت الإرادة الرسمية على أرض الواقع، إلى نور ساطع يزيل عتمة الانقسام، ويدحر مشاريع الضم، ويؤكد أن فلسطين ستبقى عصية على المحتل ولن تستكين له ولا لمن يحالفه من العرب المطبعين.

الصناعات الدفاعية التركية لتأمين استقلالية سياسية

التحديات العديدة التي تواجه تركيا دفعتها لسلوك استراتيجية جديدة تعتمد على تطوير الصناعات الدفاعية محلياً، وبالتالي الخروج من التبعية للدول الغربية وتحقيق الاستقلالية في قراراتها

صنعت تركيا طائرات «بيرقدار» المسيّرة (الأناضول)

إسطنبول ـ جابر عمر

في حادثة أثارت حفيظة الشارع التركي عام 2010، اختفت طائرة مسيّرة إسرائيلية الصنع من نوع «هيرون» تعود ملكيتها للجيش التركي عن شاشات الرادار خلال عملية تعقّب عناصر من حزب «العمال الكردستاني»، ما دفع الجانب التركي للتواصل مع نظيره الإسرائيلي للبحث عن المسيّرة، ليتمكن الأخير من العثور عليها عقب اختفاء لنحو 15 دقيقة عن الشاشات، الأمر الذي انعكس سلباً على مختلف الأوساط التركية، باعتبار أنّ إسرائيل يمكنها تعقّب الطائرة، وهو ما يعني بالضرورة أنها تمتلك جميع الصور التي تلتقطها هذه الطائرات، ما يسهل التجسس والحصول على المعلومات الخاصة والحساسة من الجانب التركي. لكن هذه الحادثة من جانب آخر، شكّلت دافعاً كبيراً للسلطات التركية من أجل العمل ومواصلة الجهود للوصول إلى امتلاك تقنيات وتكنولوجيا متطورة، في سبيل تعزيز القدرات الدفاعية للبلاد، وبالفعل أنتجت طائرات من دون طيار للمراقبة والقصف، وتجرى الاختبارات النهائية حالياً على طائرات مسيّرة هجومية مقاتلة.

هذه الحالة سبب واحد من أسباب عديدة دفعت أنقرة لسلوك استراتيجية الصناعات الدفاعية وتعزيز قدراتها، لتحقيق الاستقلالية في القرار الوطني، في ظلّ تحديات تواجهها، لا سيما العمليات المسلحة من قبل حزب «العمال الكردستاني»، وبعدما تأكدت أنّ ارتباطها بالدول الغربية للحصول على الأسلحة، يؤثر على سير العمليات العسكرية الدفاعية الجارية ضدّ التنظيمات المسلحة. استقلاليتها هذه ظهرت آثارها في العمليات العسكرية التي نفذتها أخيراً في سورية وشمال العراق وليبيا. فخروجها من التبعية للدول الغربية في شراء الأسلحة، سمح لها بالتصرف بحرية في العمليات التي شنتها، لا سيما في عمليتي «غصن الزيتون» و«نبع السلام» في سورية، اللتين حققت تركيا فيهما استقلالية بنسبة تجاوزت 80 في المائة لناحية الأسلحة المستخدمة ضدّ «وحدات حماية الشعب» الكردية، بحسب تصريحات وزارة الدفاع، ما منع أي تدخل في قرارها بالقيام بالعمل العسكري، على الرغم من الرفض الدولي الواسع للعمليتين، على اعتبار أنهما جرتا ضدّ حلفاء للدول الغربية. وكذلك الأمر في ليبيا وشمال العراق والتطورات في شرق المتوسط، فكلها ملفات دفعت أنقرة للعمل على الاستقلال في الصناعات الدفاعية، وهو ما توليه حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم حالياً أهمية كبيرة.

بدايات المحاولات التركية في الصناعات الدفاعية تعود للعام 1965 مع بدء الخلاف حول القضية القبرصية وموقف حلفاء تركيا منها، وحينها تمّ تأسيس جمعية خاصة بالصناعات البحرية. وفي العام 1970، تم تأسيس جمعية لتقوية القوات الجوية. وبعد حرب قبرص في العام 1974، تمّ جمع المؤسستين في فرع واحد بهدف تقوية الجيش التركي، وتأسست شركة «أسيلسان» للأسلحة الدفاعية. ولكن الخطوات الكبيرة جاءت بعد العام 1985 لناحية التحول إلى الصناعة العسكرية الدفاعية، والتي وفّرت بدايةً ما نسبته 18 في المائة فقط من احتياجات الجيش التركي، فيما تبلغ حالياً هذه النسبة 70 في المائة. هذا التحول في الوقت الحالي لم يعد يقتصر على المجالات البسيطة من العتاد والأسلحة، أي الملابس وذخيرة الأسلحة الفردية، بل تطور ليشمل كافة القطاعات، فتم تأسيس شركة الصناعات الفضائية في العام 1982، وشركة تصنيع الصواريخ في العام 1988، وشركات عديدة أخرى، وباتت تركيا في العام 2000 دولة منتجة لأسلحتها. رافقت ذلك إرادة سياسية لتعزيز مجال الصناعات الدفاعية من كافة الأحزاب التي تولّت الحكم.

ومع تسلم حزب «العدالة والتنمية» الحكم وانتهاجه نزعة أكثر استقلالية وتصادمه مع الولايات المتحدة في ملفات عدة، أبرزها وأولها ملف التعاون خلال الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وتصادم الحزب أيضاً مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي، تمّ التوجه أكثر نحو التركيز على التقنيات الحديثة في استخدامات الأسلحة، وذلك مع تزايد الحظر الذي فرض على بيع أنقرة أسلحة نوعية. فحرمان تركيا من الطائرات المسيّرة الأميركية قادها لصنع طائرات «بيرقدار» المسيّرة، ومنع طائرات «أباتشي» عنها قادها لصناعة مروحيات «آتاك»، وكذلك منعها من امتلاك الصواريخ قادها لإنتاج أنواع مختلفة من المدافع والصواريخ بعيدة المدى، وأهمها المدافع المعروفة باسم «أوبس» والتي يصل مداها لمئات الكيلومترات، وكانت عنصراً مهماً في استهداف الوحدات الكردية، وكذلك صواريخ «تشنار».

على صعيد المدرعات، تنتج تركيا دبابة محلية الصنع وهي «ألطاي»، وعربات نقل، ومختلف أنواع المدرعات ومنها «التنين»، وقد حققت بذلك اكتفاءً ذاتياً، بل وصدّرت من هذه المركبات إلى دول عدة، منها ليبيا وعُمان وقطر ودول أخرى. وكذلك طوّرت تركيا سفناً حربية، وحققت بها أيضاً اكتفاءً ذاتياً، وهي تخطط لصنع غواصات وحاملات طائرات. ومع منع تركيا من الحصول على مقاتلات «أف 35» الأميركية المتطورة، اندفعت للعمل على تطوير مقاتلة محلية الصنع يتوقع اكتمالها بعد سنوات. ولكن النقص يبقى في قطاع الدفاعات الجوية الاستراتيجية. وقد حاولت أنقرة حلّ ذلك عبر شراء منظومة صواريخ «أس 400» الروسية وتطوير القدرات المحلية، ولكنها منعت من الحصول على المقاتلات الأميركية الحديثة بحجة الصواريخ الروسية. ولكن حيازتها «أس 400» جعلت بيدها ورقة مؤثرة في النزاع الحاصل شرق المتوسط مع اليونان وفرنسا، إذ تعتزم تركيا نشر بطاريات الصواريخ في أضنة لحماية السواحل المتوسطية. وهناك قناعة لدى تركيا بأنّ الولايات المتحدة كانت ستمنع وتعرقل بيع المقاتلات الحديثة لها، وكانت تبحث عن الحجة ووجدتها في الصواريخ الروسية، لأن امتلاك أنقرة لهذه المقاتلات سيرفع من قوتها بالمنطقة ويؤثر على تفوق إسرائيل.

الرهان التركي على التصنيع المحلي كان ولا يزال على الطائرات المسيّرة وهي نوعان؛ للمراقبة وتعرف بـ«IHA»، والمسلحة وتعرف بـ«SİHA»، وهذان النوعان من المسيّرات اعتمدت تركيا عليهما بشكل كبير في 4 عمليات عسكرية كبرى في سورية هي «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«نبع السلام»، والعملية الأخيرة في إدلب والتي استهدفت من خلالها قوات النظام. هذا فضلاً عن أهمية هذه الطائرات في العمليات شمال العراق ضد حزب «العمال الكردستاني». كما أنّ هذه المسيّرات لعبت دوراً في استهداف مليشيات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر في ليبيا في معركة جنوب طرابلس وتحرير قاعدة الوطية الجوية. وما زالت هذه الطائرات تلعب دوراً مهماً وتعتبر قوة لتركيا، فيما تكتمل التجارب حالياً لصناعة المسيّرة الثالثة الهجومية وتعرف بـ«TİHA»، وسيكون لتلك الطائرات دور مهم مستقبلاً، خصوصاً لقلة تكاليفها وتقنياتها المحلية، وقدراتها الفعّالة. يضاف إلى ذلك نجاح تركيا في تصدير أسلحتها لدول عدة حققت من خلالها مليارات من الدولارات، إذ يعتبر قطاع السلاح واعداً لناحية رفد الاقتصاد بموارد مالية كبيرة، فضلاً عن مزيد من الاستقلالية.

تقديم معدات إلى كوسوفو

قدمت تركيا معدات عسكرية بقيمة 910 آلاف دولار، إلى كوسوفو، في إطار اتفاقية التعاون المالي العسكري بين البلدين. وجرى تسليم المعدات، أمس الجمعة، خلال حفل في ثكنة بالعاصمة بريشتينا.

وفي إطار اتفاقية التعاون المالي العسكري التي وقعتها تركيا وكوسوفو، خلال زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة) إلى بريشتينا، العام الماضي، أرسل الجيش التركي تجهيزات مماثلة بقيمة 743 ألف دولار، خلال أغسطس/آب الماضي.

فتحي باشاغا يستأنف مهامه
دعويان جديدتان ضد حفتر

يواجه اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر دعويين جديدتين رفعتا ضده في الولايات المتحدة، بما يشكل تهديداً إضافياً لطموحاته العسكرية والسياسية

ذكرت شبكة «أن بي سي» الأميركية، أول من أمس الخميس، أن مواطنين ليبيين اثنين، رفع كل منهما دعوى جديدة أمام محكمة فيدرالية في ولاية فرجينيا، ضد اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، الذي يواجه دعاوى قضائية أخرى بتهم مشابهة في الولايات المتحدة. وتشكل هذه الدعاوى ضد حفتر، الذي يحمل الجنسية الأميركية، ضغطاً على واشنطن، وعلى اللواء المتقاعد وطموحاته العسكرية والسياسية. ولفتت الشبكة في تقرير لها، إلى أن الدعويين اللتين رفعهما علي عبد الله حمزة وسالمة جبريل، تضمنتا تحميل حفتر المسؤولية عن قتل العديد من أفراد أسرتيهما، من بينهم أطفال، في مدينة بنغازي شرقي ليبيا. كما تضمنتا اتهامات لحفتر بالمسؤولية عن عمليات قتل خارج إطار القانون والتعذيب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، والاعتقالات العشوائية. وقال حمزة في دعواه، إن مليشيات حفتر قتلت والده و4 من أشقائه في حي قنفودة، موضحاً أن قتلهم تم بعد أسابيع قليلة من محاولته إدخال مؤن للمحاصرين في الحي. أما سالمة جبريل، فذكرت أن ثلاثة من أبنائها، هم عزيزة (3 سنوات) ومريم (8 سنوات) ومحمد (11 سنة) قتلوا، في حين جرحت ابنتها ميادة (10 سنوات) وزوجها علاء، جراء قذيفة أطلقتها مليشيات حفتر عام 2017 أيضاً. وأضافت أنه بعد 3 أشهر من هذه الحادثة، اعتُقل زوجها من قبل أجهزة حفتر، ولم تره مذّاك. وطالب محامي جبريل وحمزة، مارك زيد، في رسالة إلى وزير العدل وليام بار، الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات قانونية ضد حفتر بسبب انتهاكاته للقوانين الأميركية والدولية.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» ذكرت في يونيو/حزيران الماضي، أن المحكمة الفيدرالية في فرجينيا تسلمت من عائلتَين ليبيتين ملف قضيتيهما بشأن جرائم ارتكبها حفتر بحقهما وبحق أسرتيهما وأملاكهما، كما استمعت إلى أقوال كل من الليبيين عبد الله الكرشيني ومنى صويد باعتبارهما ضحيتين في القضية. وقبل ذلك، رفع مواطنون ليبيون في فبراير/شباط الماضي دعوى أمام المحاكم الفيدرالية في واشنطن ضد حفتر والإمارات الداعمة له، بتهمة ارتكاب جرائم حرب خطيرة بحق أقرباء لهم، والتورط في انتهاكات حقوقية واسعة.

> أشرفت «الوفاق» على أول انتخابات بلدية منذ هجوم حفتر

وفي طرابلس، أعلنت حكومة الوفاق، أول من أمس، رفع الإيقاف عن وزير الداخلية فتحي باشاغا، الذي استأنف مهامه بعد تحقيق إداري على صلة بإطلاق النار على تظاهرات شهدتها العاصمة الليبية قبل أسبوعين. وأوضح القرار الذي نشر عبر صفحة الحكومة في «فيسبوك»، أن «الوقف الاحتياطي يُرفع عن فتحي باشاغا ويباشر مهامه من تاريخه»، من دون تقديم تفاصيل حول التحقيق مع الوزير ونتائجه. وكان باشاغا عقد اجتماعاً مغلقاً مع حكومة الوفاق استمر ساعات، أول من أمس، بعد قرار إيقافه عن العمل في 23 أغسطس/آب الماضي، احتياطيّاً، وإحالته إلى تحقيق إداريّ، على خلفيّة أحداث التظاهرات.

إلى ذلك، قوبلت الانتخابات البلدية التي شهدتها مدينة مصراتة غرب ليبيا، أول من أمس الخميس، بترحيب من حكومة الوفاق. وأعرب مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة، طاهر السني، عن أمله بتكرار التجربة في جميع أنحاء البلاد، واصفاً المشهد بالحضاري. وهذه أول انتخابات بلدية تشرف عليها الحكومة الليبية، منذ إطلاق مليشيا حفتر حملتها العسكرية على طرابلس في إبريل/نيسان 2019.

وفي سياق المواقف الدولية، برزت، أمس، دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن الدولي، أول من أمس الخميس، للسلطات الليبية بإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين غير النظاميين، معرباً عن إدانته الشديدة للانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء في هذه المراكز. وقال غوتيريس إن «ما من شيء يمكن أن يبرّر الظروف المروّعة التي يُحتجز فيها اللاجئون والمهاجرون في ليبيا»، مجدداً نداءه إلى السلطات الليبية لإغلاق جميع مراكز الاحتجاز، بتنسيق وثيق مع هيئات الأمم المتحدة». وبحسب التقرير، فإنّ تقديرات الأمم المتّحدة تشير إلى أنّه «في 31 يوليو/تموز 2020، كان هناك أكثر من 2780 شخصاً، 22 في المائة منهم من الأطفال، محتجزين في مراكز» لاحتجاز المهاجرين السريين في ليبيا. وتحدث غوتيريس عن حالات تعذيب واختفاء قسري وعنف جنسي وجندري، على أيدي مسؤولي جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى نقص في الغذاء والرعاية الصحية».

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

شرق غرب

العراق: ضربات مكثفة على مواقع «داعش»

نفذ الطيران العراقي، أمس الجمعة، ضربات جوية مكثّفة استهدفت مواقع تابعة لتنظيم «داعش»، في عدد من المحافظات. وأعلنت خلية الإعلام الأمني الحكومية، في بيان لها، إن «طائرات أف 16 استهدفت كهوفاً لداعش، في جبال حمرين، بمحافظة كركوك». كذلك أعلنت في بيان ثانٍ «تنفيذ طائرات السوخوي العراقية ضربتين على هدفين للتنظيم في محافظة صلاح الدين». وفي بيان ثالث قالت إن «طيران الجيش خلال تقديمه الدعم للقوات الأمنية في منطقة الحويجات بمحافظة صلاح الدين، تمكن من تدمير وكر لداعش».

(العربي الجديد)

التلفزيون الإيراني ينفي استقالة ظريف

نفى التلفزيون الإيراني، أمس الجمعة، صحة الأنباء التي راجت على مواقع إخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي، أول من أمس الخميس، بشأن استقالة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف (الصورة)، فيما لم تؤكد الخارجية ولم تنفِ صحة هذه الأنباء. ونقل التلفزيون الإيراني، عن مصادر مطلعة، قولها إن ما تروج له قنوات افتراضية بشأن استقالة ظريف «غير صحيح».

(العربي الجديد)

الاحتلال يواصل حالة التأهب على حدود لبنان

أكدت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس الجمعة، أن الاحتلال الإسرائيلي أبقى على حالة التأهب على الحدود الشمالية مع لبنان، تحسباً من قيام «حزب الله» بعملية عسكرية رداً على مقتل أحد عناصره في سورية الشهر الماضي. ونقلت الصحيفة أن تقديرات الجيش تفيد بأن «حزب الله» مصمّم على تنفيذ عملية انتقامية، لكنها لن تكون واسعة، بل محددة تستهدف مركبة أو جنوداً إسرائيليين على الحدود الشمالية.

(العربي الجديد)

الإمارات توافق على استضافة كيتا

تستعد عائلة الرئيس المالي المخلوع إبراهيم بوبكر كيتا (الصورة) لنقله إلى الإمارات بعد أن وافقت الأخيرة على استقباله، وأعطى المجلس العسكري الذي يحكم مالي حالياً الضوء الأخضر

لعلاجه في الخارج. وقال مصدر مطلع، لـ«العربي الجديد»، إنه تم السماح لرئيس مالي المخلوع بالسفر للخارج من أجل العلاج، وسيغادر قريباً إلى الإمارات، حيث كان قد تلقى العلاج العام الماضي». وأضاف: «الإمارات وافقت على استقباله وخصصت طائرة طبية لنقله».

(العربي الجديد)

مخزون اليورانيوم الإيراني يتجاوز عشر مرات الحد المسموح به

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير أمس الجمعة أن المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصّب يتجاوز حالياً عشر مرّات الحد المنصوص عليه في اتفاق 2015 النووي. ويشير الاتفاق إلى حدّ يبلغ 300 كيلوغرام من اليورانيوم المخصّب على شكل مركّب محدد، أي ما يعادل 202,8 كيلوغرام من اليورانيوم. وأفاد تقرير الوكالة أن المخزون الإيراني الحالي يبلغ 2105 كيلوغرامات.

(فرانس برس)

الغلاف

في تصعيد كبير لوتيرة التنكيل بالمواطنين المصريين المتهمين بارتكاب مخالفات بناء، وبعد تهديد الرئيس عبد الفتاح السيسي بنزول الجيش لضبط المخالفات، اوقفت قوات الأمن في الأيام الأخيرة آلاف المصريين في هذه القضية مع منح المتهمين فرصة تسوية بالإزالة خلال فترة خمسة عشر يوماً. واللافت هو تولي القضاء العسكري مهام التحقيق والمحاكمة في هذه المخالفات من دون سند قانوني او دستوري، مع رغبة المحافظين في إبراء ساحتهم، في اتجاه يكرس سلطة الجيش على مختلف إجراءات الملف

قمع مخالفات البناء

حملة تستهدف آلاف المصريين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد أيام معدودة من تهديد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بـ«نزول الجيش إلى جميع القرى لضبط مخالفات البناء»، وتهديده الأخر للمسؤولين التنفيذيين الذين لا يستطيعون تنفيذ تعليماته بهدم المباني المخالفة لأسباب اجتماعية أو دينية، أو من لا يستطيعون جمع أكبر قدر ممكن من المبالغ المالية الخاصة بطلبات التصالح بقوله «إما تكونون رجالاً أو شيئاً آخر»، ومطالبته المحافظين ومديري الأمن مساعدي وزير الداخلية الذين يفشلون في تنفيذ تلك التعليمات بالاستقالة الفورية، مثّل أمام النيابات العسكرية على مستوى الجمهورية آلاف المواطنين الذين ألقت قوات الأمن القبض عليهم على مدى الأيام الخمسة الماضية، في تصعيد كبير لوتيرة التنكيل بالمواطنين المتهمين بارتكاب مخالفات لقوانين البناء والبناء على الأراضي الزراعية.

وقالت مصادر حكومية وقانونية مطلعة على هذا الملف ومشاركة في التحقيق ببعض الوقائع في مختلف المحافظات، لـ«العربي الجديد»، إن النيابة العسكرية قررت حبس الآلاف من المواطنين في كل المحافظات من دون استثناء «حتى بروز جديد في ملف المخالفة»، بحسب نص القرارات التي أصدرتها النيابات المختلفة. وتم إخلاء سبيل المئات من المواطنين الذين استطاعوا تدبير مبالغ التصالح أو غرامة المخالفات، بينما بقي في الحبس جميع المواطنين الذين لم يستطيعوا دفع المبالغ المالية، أو المتورطين في حالات بناء على أراضي الدولة ولم تتم إزالة المنشآت، ومنحت بعض النيابات العسكرية هؤلاء المتهمين فرصة تسوية القضية بالإزالة خلال فترة الحبس الأولى المقررة بخمسة عشر يوماً.

وأضافت المصادر أن هناك تعليمات بإحالة المتهمين إلى المحاكمة بسرعة في حال عدم تمكنهم من الدفع وإزالة المنشآت المخالفة، وأن النيابات أخبرت المحامين والمتهمين بأن فترة الحبس الاحتياطي في هذه القضايا لن تطول، وربما لا يتم تجديد الحبس أكثر من مرتين. وأوضحت المصادر أن النيابات العسكرية لا تملك المعلومات الكافية عن ملفات القضايا لعدم وجود أي لجان معاينة قضائية أو محلية يمكن الاعتماد عليها في كل واقعة على حدة، ولذلك فهي تعتمد فقط على محاضر التحريات الأمنية وملفات المخالفات المحالة من دواوين المحافظات، بناء على تقارير المحليات. وتسبّب هذا الأمر في قصور كبير بتفاصيل المخالفات، إذ أحيل عدد كبير من المخالفات التي تم التصالح فيها بالفعل، لكن لم يتم تحديث بياناتها لدى المحافظات، وكذلك أحيلت عشرات الوقائع التي تقاعست فيها المحليات عن إثبات الوقائع الجديدة أو امتناعها عن إزالة المباني المخالفة لأسباب فنية لا يتحمّل المواطنون مسؤوليتها.

وذكرت المصادر أن تولي القضاء العسكري مهام التحقيق والمحاكمة في هذه المخالفات بدأ بشكل معلن مطلع العام الحالي، بتوجيهات تنفيذية من السيسي من دون سند قانوني أو دستوري، بهدف تسريع الإجراءات، ولذلك اكتفت الحكومة ممثلة في وزارة التنمية المحلية المشرفة على المحافظين، بين شهري إبريل/ نيسان ويوليو/ تموز الماضيين، بإحالة حوالي 30 ألف مخالفة، معظمها كانت تعديات على أراضي الدولة الصحراوية التي نقلها السيسي خلال الأعوام الخمسة الماضية إلى ملكية القوات المسلحة، فأصبحت في حكم الأملاك العسكرية. أما الاعتداءات على الأراضي الأخرى من زراعية وصحراوية ومملوكة للأوقاف والمحافظات فكانت تحال إلى النيابة العامة حتى لا تصبح التحقيقات أو المحاكمات باطلة.

لكن ما حدث في الأيام الماضية هو إحالة كل القضايا العالقة بلا استثناء للقضاء العسكري، وهو ما فسرته المصادر بأنها رغبة من المحافظين في إبراء ساحتهم وسرعة التصرف في الملفات التي أمامهم، وهو اتجاه جديد يكرس سلطة الجيش على مختلف إجراءات الملف، مع وضع ما سيستجد من خطوات في الاعتبار، مثل إسناد مهمة الفحص والبيانات لمنظومة المعلومات المكانية التي يديرها الجيش.

غير أن أحد المصادر قال إن الإحالة ليست فقط بتوجيهات شفهية، بل إن هناك قراراً جمهورياً «سرياً» لم يُنشر في الجريدة الرسمية حتى الآن بإحالة تلك القضايا إلى القضاء العسكري، مرجحاً في الوقت ذاته الا يعمل المحامون على تصعيد مسألة عدم دستورية المثول أمام القضاء العسكري منعاً لإهدار المزيد من الوقت والجهد.

وكان لافتاً أن تشمل هذه الحملة الكبيرة التي تشنّها أجهزة الدولة لجمع أكبر قدر من المبالغ المالية في ملف مخالفات البناء رجل الأعمال صلاح دياب، الذي اعتُقل الإثنين الماضي، على خلفية مشاكل سياسية ومالية مختلفة بينه وبين النظام الحاكم. فامتداداً للقضايا الصغيرة التي تثار ضده بين الحين والآخر للتضييق عليه ووضعه دائماً تحت الضغط والابتزاز لدفع المزيد من الأموال، وجد دياب نفسه أمام نيابة شرق القاهرة العسكرية مطالباً بتسوية ملف مخالفات إنشائية في مجمع مصانع «لابوار» للحلويات الذي يملكه في حي البساتين، وتمثّل وقائع الاحتكاك المتواصل بين النظام ودياب سلسلة متوالية من التضييق والمطالبة بدفع مبالغ مالية طائلة لتسوية القضايا، ثم دفع تلك المبالغ أو أجزاء منها، ثم تهدئة الأمور. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 أمرت النيابة العامة بضبط وإحضار دياب على ذمة قضية المنتجع السكني «نيو جيزة» بعد التحفظ على أمواله ومنعه من السفر، على عكس المعتاد في القضايا المالية، فالأصل أن هذين التصرفين كافيين للاحتراز من إهداره مال الدولة أو تصرفه فيه أو هروبه من التحقيق، وخصوصاً أن دياب مثل بنفسه خمس مرات أمام النيابة قبل الأمر بضبطه وإحضاره. وانتهت الأزمة بسداده نحو 300 مليون جنيه لحفظ التحقيقات المتهم فيها بالفساد في مجال تسقيع وبيع أراضي الدولة المخصصة للاستصلاح الزراعي، على الرغم من أن النيابة العامة كانت قد طلبت منه سداد 800 مليون جنيه.

وفي مارس/ آذار 2016 عاد النظام للتحرش بدياب عبر أحد أذرعه المعتادة وهو رئيس نادي الزمالك مرتضى منصور، الذي ادعى عليه بالسب والقذف والإزعاج، وهي قضية انتهت بعد شهر بالبراءة لتصالح الاثنين. بينما استمرت في المحاكم دعاوى أخرى ضده بتهم التجمهر وحيازة الأسلحة بمناسبة واقعة قديمة تعود إلى عام 2011 في منطقة معيشته في منيل شيحة بالجيزة، عندما وقع اشتباك بين بعض الأهالي ورجاله بسبب نزاع على قطعة أرض، ثم حصل فيها على البراءة أيضاً، تزامناً مع تراجع ملحوظ في سياسة «المصري اليوم» ووقف استضافتها لبعض الكتاب والمعالجات المعارضة لسياسات السيسي، إلى جانب قبوله التبرع لصندوق «تحيا مصر» التابع للسيسي والجيش مباشرة، لكنه بقي من أقل رجال الأعمال تبرعاً للصندوق.

تفاعست المحليات عن إزالة المخالفات (Getty)

مخالفة للقانون

تنصّ المادة 204 من الدستور على انه لا يجوز محاكمة مدني امام القضاء العسكري، إلا في الجرائم التي تمثل اعتداءً على المنشآت العسكرية او معسكرات القوات المسلحة او المنشآت التي تتولّى حمايتها، او المناطق العسكرية او الحدودية المقررة كذلك، او معداتها او مركباتها او اسلحتها او ذخائرها او وثائقها او اسرارها العسكرية او اموالها العامة او المصانع الحربية. وهي حالات لا تتوافر في النسبة الكاسحة من مخالفات البناء.

قرار جمهوري «سري» بإحالة تلك القضايا للقضاء العسكري

شملت الحملة في ملف مخالفات البناء صلاح دياب

فضية

ترويج انتخابي مبكر في العراق

مع تصاعد الدعوات في العراق لتوفير بيئة مناسبة لإجراء الانتخابات النيابية، فإن اغلب الزعماء السياسيين بدأوا حملات لترميم الصورة في محافظاتهم لترميم العلاقات معها

بغداد ـ **سلام الجاف**
اكثم سيف الدين

بالتزامن مع الجدل الدائر في العراق منذ أسابيع بشأن إمكانية إقرار قانون الانتخابات، المختلف عليه بين القوى السياسية، استغلت أحزاب وتكتلات سياسية الوقت لتبدأ الترويج لنفسها، من خلال حملات وزيارات بدأت بتنفيذها، وإطلاق وعود وتوزيع هدايا مستغلّة المال العام في ذلك. الظاهرة التي بدأت تبرز في بغداد ووسط العراق ومدن شمال البلاد وغربها، التي خرجت من أتون حرب طاحنة أتت على مدن كاملة فيها، بتوظ فيها مسؤولون في الحكومة والبرلمان وزعماء سياسيون، بحسب ما أكده نواب في البرلمان العراقي، إذ إنهم قالوا إن الحملة الانتخابية انطلقت فعلاً بشكل غير معلن، عبر كسب ودّ العشائر والسكان في المدن والقرى بمشاريع تعبيد طرق أو نصب محوّلات كهرباء، وتسخير موظفين حكوميين لإنشاء صفحات على منصات التواصل من أجل الترويج لهذا المسؤول أو ذاك الزعيم.

ووفقاً لعضو في البرلمان العراقي، تحدث لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، فإنه «تم رصد العديد من حملات الترويج الانتخابي المبكرة، التي بدأتها بعض الجهات المتنفذة، ممثلة بالقيادات السياسية وأذرعها، التي تخشى خسارة مكاسبها في الانتخابات المقبلة، موضحاً أن «أغلب الزعماء السياسيين وأنصارهم، بدأوا حملات في محافظاتهم لترميم العلاقات معها، أو كسب وجوه وشخصيات جديدة، فضلاً عن إطلاق الوعود بتحقيق منافع معينة». وأشار إلى أن «تلك الجهات تعول على هذا الحراك، وتستغل المال العام بتنفيذه، محاولة من خلال ذلك العمل الترويج لتحالفات انتخابية جديدة تعمل على تشكيلها لخوض السباق الانتخابي»، لافتاً إلى أن القوى السياسية الإسلامية هي الأكثر تورّطاً في هذا الموضوع.

الحراك المبكر لتلك القوى، أثار انتقاد سياسيين، أكدوا ضرورة توفير بيئة مناسبة لانتخابات تحدث تغييراً في المشهد السياسي في البلاد. وقال القيادي في تحالف «الوطنية» النائب السابق حامد المطلك، لـ«العربي الجديد»، إن «الحراك الانتخابي لبعض الأطراف لم يعد ينطلي على الشعب العراقي. الشعب يريد حقائق واقعاً سليماً. يريد أشخاصاً غير ملوثين، ويعلم أن الوجوه الكالحة التي أوصلت البلد إلى ما هو عليه لن تقيد العراق على الإطلاق»، مضيفاً: «نحتاج إلى تغييرات جذرية توفر بيئة مناسبة لإجراء الانتخابات، من خلال قانون الانتخابات، وعملية الأداء، وفي تحديد قوة السلاح المنفلت التي أثرت على الانتخابات السابقة وأوصلت البلد إلى حالته هذه». وأشار المطلك إلى أن «من يريد أن يخدم بلده عليه أن يستخدم الأساليب الانتخابية بأسلوب شريف ووطني، لا بأساليب ملتوية ومحاولة التحايل»، معبراً عن أسفه «لغياب القانون وغياب مصلحة البلد وسلطة الدولة، وأن تحييد هؤلاء لن يتم إلا بتعزيز سلطة القانون وتعزيز هيبة الدولة». وشدد على أهمية أن «تكون الانتخابات المقبلة حرة ونزيهة، تستطيع أن تغير الواقع. أما إذا بقيت الحال على ما هي عليه، من خلال مفوضية الانتخابات نفسها، والأنتخابات نفسها، والسلاح المنفلت، والفوضى التي شاهدناها بانتخابات العام 2018 فلن نغير شيئاً»، مؤكداً «ضرورة أن تكون هناك مفوضية جديدة تعالج الفساد واستغلال المال العام والخاص في شراء ضمائر الناس لتغيير نتائج الانتخابات».

عضو التيار المدني، النائبة السابقة شروق العبايجي، عوّلت على الوعي الشعبي بإحداث تغيير في الانتخابات المقبلة. وقالت، لـ«العربي الجديد»، إن «الانتخابات المقبلة في العراق مرتبطة بالوعي الشعبي، وقد يكون هذا الوعي نقطة تحول فيها، ولا سيما أن الشعب أدرك أساليب الكتل السياسية التي مارستها خلال الانتخابات السابقة، وأن الشعب اليوم لا يثق بجميع الكتل التي ساهمت في صنع المنظومة السياسية المبنية على المحاصصة والفساد». وأكدت أن «الكتل السياسية التقليدية تعرف أنها خسرت قواعدها الجماهيرية، ما يدفعها للجوء إلى أساليب مختلفة من أجل البقاء والاستمرار بتحقيق المكاسب».

تعويل على الوعي الشعبي لإحداث تغيير في الانتخابات المقبلة

وأظهر سير التحقيقات معه فلسفة الأجهزة في تسيير تلك القضايا. ووفقاً لمصدر قضائي مطلع، وُجّهت لدياب تهمة إقامة مبنى وسور على أرض مملوكة للدولة خارج حرم الأرض المملوكة له، لكن دياب أنكر أن يكون مسؤولاً عن استمرار المخالفة من دون إزالة، وتبيّن من التحقيقات أن محاميه سبق أن عرضوا التصالح في هذه المخالفة، وقبل الرد عليهم أحيلت القضية إلى النيابة العسكرية، في تصرف يعكس رغبة المحليات في التخلص من المسؤولية والتنكيل بالمخالفين. وأكد المصدر أن لا صحة لما تعهّدت الجهات الأمنية تسريبه عن القضية بأنها تشمل مطالبة دياب فيها على البراءة أيضاً، تزامناً مع تراجع سداد مبلغ تزيد قيمته على 11 مليار جنيه (نحو 700 مليون دولار) كمستحقات للدولة، موضحاً أن القيمة الإجمالية للمخالفات لا تتعدى المليون جنيه، لكن من الممكن تحريك قضايا أخرى إذا أراد النظام التضييق عليه أكثر، ولكنها ستكون أمام النيابة العامة أو قضاة التحقيق المنتدبين لقضايا الأراضي.

فلسطين

البحرين تعرقل اجتماعاً عربياً لإدانة التطبيع

اتفق الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية في اجتماع الخميس على تفعيل «المقاومة الشعبية الشاملة» ضد الاحتلال وإنهاء الانقسام

رام الله ـ **العربي الجديد**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

بينما كانت الفصائل الفلسطينية تجتمع لتوحيد الجهود بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، معلنة الاتفاق على تفعيل «المقاومة الشعبية الشاملة» وإنهاء الانقسام، كانت دول عربية أخرى منقسمة بشأن طلب فلسطين عقد اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية لرفض التطبيع الإماراتي مع إسرائيل. حتى إن البحرين كانت، بعد السعودية، تمعن في شرعنة التطبيع مع الاحتلال عبر فتح مجالها الجوي للرحلات أمام الطائرات الإسرائيلية. واتفق الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية، أول من امس الخميس، على تفعيل «المقاومة الشعبية الشاملة» ضدّ الاحتلال وتطويرها، مع تشكيل لجنة لقيادتها وأخرى لتقديم رؤية لإنهاء الانقسام، وذلك وفق ما جاء في البيان الختامي لاجتماع الأمناء العامين، الذي عقد في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، وفي العاصمة اللبنانية بيروت عبر تقنية «الفيديو كونفرنس»، وقد شاركت فيه حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، إضافة إلى اثني عشر فصيلاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وأكد قادة الفصائل، وفق البيان، التوافق على «قواعد الاشتباك والليات مقاومة الاحتلال، وتطوير وتفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة، دفاعاً عن حقوقنا المشروعة لمواجهة الاحتلال». وأضاف: «كما توافقنا على تشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، على أن توفر اللجنة التنفيذية لها جميع الاحتياجات اللازمة لاستمرارها». كذلك اتفق الأمناء العامون على «تشكيل لجنة من الفصائل وشخصيات وازنة تقدم رؤية لإنهاء الانقسام الداخلي»، على أن تقدم تقريرها للمجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير، المقرر اجتماعه بعد خمسة أسابيع. وشدد البيان على رفض «جميع المشاريع الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية». ودان «كل مظاهر التطبيع مع الاحتلال التي تمثل طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني».

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد دعا، في مستهل الاجتماع، إلى تشكيل قيادة موحدة للمقاومة الشعبية والشروع في حوار وطني شامل، داعيا حركتي «فتح» و«حماس» إلى الشروع في حوار لإقرار آليات إنهاء الانقسام «وفق مبدأ أننا شعب واحد، ونظام سياسي واحد، لتحقيق أهداف وطموحات الشعب الفلسطيني». وقال عباس: «سنقوم بالترتيبات اللازمة لعقد جلسة للمجلس المركزي في أقرب وقت ممكن، وإلى ذلك الوقت نتفق على الآليات الضرورية لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والشراكة الوطنية في اطار زمنية محددة وبمشاركة الجميع، بما في ذلك تشكيل لجنة متابعة نتوافق عليها جميعاً، وتقدم توصياتها في جلسة المجلس المركزي المرتقبة، وتشكل هذه اللجنة من جميع الفصائل والشخصيات الوطنية».

وتعليقاً على الاجتماع، قال صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إن الأخيرة راضية عن نتائج الاجتماع. وأوضح العاروري، في تصريحات له أمس أن المؤتمر نجح في تحقيق إنجازات «مهمة»، ستخدم القضية الفلسطينية، في حال «تنفيذها». وأكد أن «حماس ستنطلق بكل قوة لتحقيق النتائج».

وفيما يبدو انعكاساً للأجواء الإيجابية والنتائج التي تمخضت عن الاجتماع، قال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية إبراهيم ملحم، إن وفداً حكومياً من خمسة وزراء وصل إلى قطاع غزة ظهر أمس الجمعة، في زيارة تستغرق يومين وتعتبر الأولى من نوعها منذ بدء أزمة وباء كورونا. وأفاد ملحم، عبر الصفحة في الكبلة، وحضر للاطلاع على احتياجات ومستلزمات غزة في ضوء تفشي فيروس كورونا. وفي مقابل هذه الجهود الفلسطينية لتوحيد الصف بوجه مخططات تصفية القضية الفلسطينية، يسود غموض وانقسام عربي، حول عقد اجتماع طارئ مرتقب بطلب من فلسطين، لإعلان رفض تطبيع الإمارات مع إسرائيل. ونقلت وسائل إعلام بحرينية، بينها «البحرين اليوم» الخاصة، عن مصادر دبلوماسية (لم تسمها) أن الجامعة العربية رفضت طلباً فلسطينياً لعقد اجتماع طارئ الإثنين المقبل، لإعلان رفض التطبيع الإماراتي، وذلك بسبب اعتراض المنامة. وأكدت المصادر أنّ «هناك مساعي في الجامعة العربية تهدف لإقناع الفلسطينيين بالصفقة التي رتبها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بين الإمارات ودولة الاحتلال لتطبيع العلاقات بينهما». وأوضحت المصادر أيضاً أن «البحرين رفضت الطلب الفلسطيني بوضع بند رفض التطبيع على هامش الدورة العادية للجامعة العربية»، فيما أوردت وسائل إعلام مصرية، بينها «الشروق» الخاصة، عن مصدر دبلوماسي عربي (لم تسمه) قوله إن «الأمين العام أحمد أبو الغيط طلب تأجيل الاجتماع لتجنب الانقسامات بين الدول العربية».

وكانت البحرين قد أعلنت في وقت متأخر من مساء الخميس أنّها ستسمح بعبور الرحلات بين الإمارات وإسرائيل لأجوائها، وذلك بعد قرار السعودية فتح أجوائها للرحلات ذاتها. ونقلت وكالة الأنباء البحرينية عن مصدر في شؤون الطيران المدني بوزارة المواصلات والاتصالات قوله إنه «صدرت موافقة» على طلب إماراتي حول «الرغبة في السماح بعبور أجواء المملكة للرحلات الجوية القادمة إلى دولة الإمارات والمغادرة منها إلى كافة الدول»، ما يعني أن إسرائيل إحدى هذه الدول.

على وقع هذه الأنباء، اعتبر المتحدث باسم حركة «فتح» حسين حمايل، في تصريح لوكالة «الأناضول»، أن موقف البحرين من التطبيع مع الاحتلال يصب في خانة «أعداء الأمة». في غضون ذلك، كرر رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو نفيه الموافقة على بيع مقاتلات «أف 35» للإمارات. ونفى ديوان نتنياهو في بيان أمس، صحة التقرير الذي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» أمس، وقالت فيه إن رئيس وزراء الاحتلال، خلافاً لتصريحاته المختلفة، وافق على أن تبيع الولايات المتحدة طائرات «أف 35» للإمارات.

البحرين تفتح أجواءها للرحلات بين الإمارات وإسرائيل

عباس متحدثاً خلال الاجتماع (عصام ريماوي/الأناضول)

الشارع المنتفض يرفض الطبقة الموجودة (أحمد الربيعي/فرانس برس)

شرق غرب

جنوب السودان: انسحاب أممي من حماية المخيمات

قالت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان، أمس الجمعة، إنها بدأت سحب قواتها وعناصر الشرطة من مهام حماية مخيمات المدنيين، بعد عامين من انتهاء الحرب الأهلية. وعلّل بيان، عملية سحب القوات بالحاجة إلى نقل قوات حفظ السلام إلى بؤر صراع جديدة في جنوب السودان، مؤكدة أنها أحداً لن يُجبَر على مغادرة المخيمات، وأن حكومة جنوب السودان سوف تتولى تأمينهم.

(فرانس برس)

أردوغان: شعبنا لن يسمح بتقسيم تركيا

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الجمعة، أن الشعب التركي الذي لم يقبل بالانتداب والوصاية، لن يسمح أبداً بتقسيم البلاد وسيحافظ على وحدته. وأضاف أردوغان في رسالة بمناسبة الذكرى السنوية الـ101 على مؤتمر سيواس (تجمع للحركة الوطنية التركية)، أن هذا المؤتمر كان أحد نقاط التحول خلال «حرب الاستقلال»، محذراً من يحاول المساس بتركيا وعلمها واستقلالها بأنه سيخيب أمله.

(الأناضول)

البارزاني في انقرة

عقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس إقليم شمال العراق، نيجرفان البارزاني، لقاء في العاصمة التركية أنقرة، أمس الجمعة. ويأتي ذلك على وقع العمليات العسكرية التي تشنها أنقرة شمال العراق لتجفيف منابع حزب العمال الكردستاني. كما التقى البارزاني وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، الذي أشار عبر «تويتر» إلى أن «الكفاح المشترك ضد منظمة بي كا كا الإرهابية، كان على رأس المواضيع التي جرت مناقشتها».

(الأناضول)

هولندا: إدانة زعيم اليمين المتطرف

أيدت محكمة استئناف هولندية، أمس الجمعة، إدانة الزعيم اليميني المتشدد الهولندي غيرت فيلدرز (الصورة)، بتهمة توجيه إهانة جماعية لمغربيين، لكنها برّأته من تهمة التحريض على التمييز، ولم تقرر أي عقوبة بحقه على خلفية التهمة المرتبطة بتجمّع سياسي في 2014 حين سأل فيلدرز أنصاره إن كانوا يرغبون بـ «أقل أو مزيد من المغاربة» في البلاد. وقال القاضي جي. إم. راينكينغ إن «المحكمة تعتبر أنه تم إثبات أن السيد فيلدرز مذنب بتوجيه إهانة جماعية»، فيما أكد الأخير أنه سيطعن في الحكم.

(فرانس برس)

مقتل جندي افغاني في اشتباك حدودي مع باكستان

قتل جندي أفغاني وأصيب ثمانية، في اشتباكات بين حرس الحدود الأفغاني والباكستاني في «خط ديورند». وقال المتحدث باسم ولاية ننغرهار، عطاء الله خوجياني، إن اشتباكات اندلعت مع الجانب الباكستاني إثر دخول قوات باكستانية إلى الأراضي الأفغانية لبناء برج مراقبة في منطقة غوراكي، مؤكداً حصيلة القتلى من جانب بلاده، فيما لم يعرف بعد إذا كان الجيش الباكستاني تكبد خسائر أم لا.

(الأناضول)

سياسة

يتعرض أبرز استثمار ألماني - روسي للخطر، وهو خطّ «سيل الشمال 2» للغاز، على خلفية تسميم المعارض الروسي ألكسي نافالني، ما يضع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في موقف صعب، في ظلّ يقين ألمانيا ودول أوروبية بأن التسميم مصدره الكرملين

تسميم نافالني

هل تقود الضغوط على ميركل إلى وقف «سيل الشمال 2»؟

تعرض نافالني للتسميم على طريقة سكريبال (أولغا مالتسيفا/فرانس برس)

ناصر السهلي

تجد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل نفسها تحت ضغوطٍ داخلية وخارجية بشأن العقوبات على موسكو، على خلفية اتهامات موجهة للسلطات الروسية بالوقوف وراء تسميم السياسي الروسي المعارض أليكسي نافالني، والعين هذه المرة على خطّ غاز «سيل الشمال 2» (نورد ستريم 2)، الرابط بين روسيا وألمانيا عبر البلطيق، والمتوقع الانتهاء منه نهاية العام الحالي 2020. وتأتي هذه الضغوط، بعدما أعلنت برلين بنفسها عن شبهة تعرض نافالني للتسميم بالغاز نفسه (غاز الأعصاب نوفيتشوك) الذي تعرض له على الأراضي البريطانية في عام 2018، العميل المزدوج سيرغي سكريبال وابنته يوليا، وعُرف يومها بـ«هجوم سالزبيري».
خطّ غاز «نورد ستريم 2»، الذي قال عنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب وبعض مساعديه، إنه سيمنح موسكو نفوذاً في سياسات برلين، أصبح اليوم محط الأنظار الداخلية في ألمانيا والخارجية، مع دعوات متصاعدة لوقفه، ليس فقط كعقاب في قضية محاولة تسميم نافالني، بل أيضاً في ظلّ توتر العلاقة المستمر في أوكرانيا، بين تيار أقرب إلى أوروبا وآخر إلى روسيا، مع دعوة بعض الأوكرانيين حتى وقت قريب لمعاقبة الكرملين من خلال تعطيل خطّ الغاز، وكذلك بسبب دعم موسكو لرئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشنكو. لكن وجود استثمارات هائلة لبرلين لا يزال يكبّلها، مع ترديد ميركل أن «المشروع تجاري بحت»، على الرغم من الضغوط التي تتعرض لها، كما أن المستشارة الألمانية تتريث في مسألة فرض عقوبات على روسيا.
في المقابل، كان حلف شمال الأطلسي، يدعو بعد اجتماع له أمس الجمعة، إلى تحقيق دولي بشأن عملية تسميم نافالني، مطالباً موسكو بالكشف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن برنامجها المرتبط بغاز «نوفيتشوك» للأعصاب. وأكد الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ أن كل الدول متفقة على إدانة الهجوم «المروّع» الذي تعرّض له نافالني. وقدّمت ألمانيا إيجازاً لباقي الدول الأعضاء بشأن القضية، بينما أشار ستولتنبرغ إلى وجود «إثبات لا شك فيه» بأنه تم استخدام «نوفيتشوك» ضد المعارض الروسي. وإذ اعتبر تسميم نافالني «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولذا يتطلب رداً دولياً»، رفض «التكهن بشأن طبيعة الرد الدولي بالتحديد».
على الرغم من التحذيرات الأميركية السابقة، والتي عرقلت خطّ غاز «سيل الشمال 2» لفترة بالتعاون مع حكومة يمين الوسط السابقة في الدنمارك، استمر الروس في بناء الخطّ ومده في البلطيق، بعد تعديلات، بسبب عقوبات واشنطن في 2019 على شركات أوروبية، لمساهمتها بمدّه لمسافة أكثر من 1200 كيلومتر عبر بحر البلطيق. ويمتد الخط من شمال شرق روسيا في نارفاباي فيبورغ، قرب الحدود الفنلندية، إلى شاطئ شمالي ألمانيا على البلطيق، في غرايفسفالد، ومنها تتوزع الخطوط داخلياً، وإلى دول أخرى في غرب القارة الأوروبية.
خط «سيل الشمال 2»، المملوك لشركة «غازبروم» الروسية الحكومية، صار اليوم مثار سجال أكثر من الماضي، فلم يعد فقط الموقف البولندي وغيره يخشى «الاعتماد الأوروبي» على غاز روسيا، بل تصاعدت الدعوات خلال العامين الماضيين لوقفه أو عرقلته، وطُرح نقاشه أكثر من مرة في البرلمان الأوروبي، ووُجهت لميركل تهم بالتراخي مع موسكو. وعلى الرغم من تأكيد ساسة ألمان أن بلدهم سيؤيد معاقبة موسكو «دبلوماسياً»، لا تبدو ميركل متعجلة في الاستجابة لطلبات فرض عقوبات اقتصادية كبيرة، وخصوصاً باستهداف مصالح الكرملين في «سيل الشمال 2».

لا تبدو ميركل مستعجلة في فرض عقوبات اقتصادية كبيرة

تبرز مشكلة وجود لوبيات روسية في السياسة الألمانية

وفي موازاة التردد البادي في مواقف ميركل من قضية وقف خط الغاز الروسي، يبدو الوضع داخل ألمانيا غير موحد، على الرغم من أنه يضغط بكل الأحوال على المستشارة. واعتبر رئيس وزراء ولاية براندنبورغ (المحيطة بالعاصمة برلين)، ديتمار فوديك، من الحزب «الاجتماعي الديمقراطي» الحليف في حكومة الائتلاف مع «المسيحي الديمقراطي» بزعامة ميركل، أنه وعلى خلفية محاولة قتل نافالني، «لا يجب وقف سيل الشمال 2 لأهميته في مجال إمدادات الطاقة لألمانيا وأوروبا، ولحماية المناخ والبيئة، على الرغم من تنديدنا القوي بمحاولة القتل»، بحسب ما نقلت عنه «هاندلبلات» الاقتصادية الألمانية الخميس. وأشعل تردد ميركل وسائل التواصل، وخصوصاً موقع «تويتر»، وكذلك بعض الصحف الألمانية، مع تزايد الدعوات للوقوف في وجه موسكو. بل إن بعض المعلقين يشبهون التراخي مع روسيا كـ«التراخي الأوروبي مع الزعيم النازي أدولف هتلر قبيل الحرب العالمية الثانية حتى اجتياحه بولندا». وتحول «سيل الشمال 2» خلال اليومين الماضيين إلى «تريند» أوروبي (الأكثر تداولاً)، إذ علّق على تردد ألمانيا ساسة وصحافيون ومواطنون مطالبين بوقف مدّ الأنابيب في مرحلتها الأخيرة. والموقف الأخير دعا إليه الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي، أندرس غوغ راسموسن، معتبراً أن «انتظار جواب صادق من (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين (عن محاولة الاغتيال) أمر غير مرجح، وبالتالي الوقت حان لوقف نورد ستريم 2».
بشكل عام، يبرز في المواقف الداخلية الألمانية، تأييد لمعاقبة موسكو بالتعاون مع أوروبا، وذلك بعد تأكيد «الإثباتات الواضحة». ففي الحزب «الاجتماعي الديمقراطي»، اعتبر وزير المالية، أولاف شولتز، أن ألمانيا بصدد «مشاورات مع الشركاء في الأطلسي والاتحاد الأوروبي حول كيفية الرد». ويؤيد شولتز فرض عقوبات على موسكو، ومثله يفعل مسؤول لجنة السياسات الخارجية في البرلمان الاتحادي عن حزب «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» (حزب ميركل)، نوربرت روتغن، الذي أكد أن «الرد الألماني والأوروبي يجب أن يشمل نورد ستريم 2 وعدد من الشركات». واعتبر أن ردّ أوروبا، ليس فقط بسبب محاولة قتل نافالني، بل أيضاً بسبب «دعم بوتين لـ(الرئيس البيلاروسي ألكسندر) لوكاشينكو، بمثابة رسالة على بوتين فهمها». هذا الموقف أعاد تأكيده روتغن في لقاء مع صحيفة «فرانكفورتر ألغماينه»، موجهاً خطابه هذه المرة لقادة أوروبيين، مثل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي تقارب مع بوتين خلال السنوات الماضية، وباعتبار «سيل الشمال 2» مشروعاً أوروبياً مشتركاً، حين يدخل الأراضي الألمانية.
أما حزب الخضر اليساري، فلم يكن موقفه أقل حدة من مواقف أحزاب وقوى وشخصيات أوروبية، بدعوته لفرض عقوبات على موسكو. وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، تطرق إلى «عقوبات دبلوماسية» شبيهة بتلك التي أعقبت عملية الاغتيال في «حديقة برلين»، بطرد دبلوماسيين روس في ديسمبر/كانون الأول الماضي، إلا أن حسم الموقف من العقوبة بوقف خط الغاز الروسي ينتظر ربما موقفاً أوروبياً. وخلال الساعات الماضية، كان الكرملين يقوم باتصالات محمومة مع برلين، مبدياً رغبته في المشاركة بالتحقيقات المتعلقة بقضية نافالني، على الرغم من أن موسكو حتى صدور تأكيد الاستهداف بتسميم غاز «نوفيتشوك»، ظلّت ترفض فرضية التسميم. ولم ترد برلين على مطالب الكرملين المشاركة في التحقيقات.
لا يوجد اختلاف أوروبي، على الأقل في العالم الافتراضي، على تحميل بوتين مسؤولية توالي الاغتيالات، ومنها ما جرى على أراض أوروبية، كما حدث في برلين بحق ناشط شيشاني - جورجي، وأدى إلى طرد دبلوماسيين روس، وفي بريطانيا، وأخيراً في سيبيريا بحق نافالني، الذي حاول منافسة بوتين في رئاسيات روسيا 2018. بيد أن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها دعوات وقف الخط الغازي الحيوي، هي تداخل المصالح ووجود لوبيات روسية في السياسة الألمانية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، لها مصالح بالتعامل مع الكرملين ومشاريعه. ولم تتردد صحيفة «بيلد» الخميس الماضي في استعراض صورة للمستشار الألماني الأسبق غرهارد شرودر كأهم شخصية حليفة لبوتين في برلين، وأن الأخير يشكل ضغطاً داخلياً لمنع معاقبة الكرملين، لشراكته الشخصية كمستشار في الكرملين في مشاريع، من بينها «سيل الشمال 2».
ولا يزال الاتحاد الأوروبي متريثاً في اتخاذ موقف، على الرغم من الغضب الأوروبي الكبير، وتنديد رئيسة المفوضية أورسولا فون ديرلاين، إذ عبّر مسؤول السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، عن صعوبة «اتخاذ إجراءات عقابية قبل تسمية الفاعلين». لكن مسارعة حلف شمال الأطلسي لعقد اجتماع للرد على روسيا، ربما يغير الكثير من المواقف، وليس بالضرورة استهداف «سيل الشمال 2».
في المقابل، لدى الجيران في الشمال، تيار واسع يدعو برلين للوقوف بحزم بوجه بوتين، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الدنماركي ييبا كوفود. ويرى كثيرون من المختصين في الشأنين الروسي والأوروبي، أن «طبّاخ السم الروسي سيستمر بتصرفاته، طالما لم يتحد الأوروبيون على وقف الكرملين».
تبدي موسكو بالطبع موقفاً مكرراً عن أن «لا أدلة على تسمم نافالني». وهو ما ذهب إليه المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، مؤكداً أن موسكو لن تقبل «الادعاءات بتسميم نافالني، ونحث الدول على عدم التوصل إلى استنتاجات متسرعة». ويأتي ذلك على الرغم من إعلان الأطباء المعالجين لنافالني في برلين، أن الرجل تعرض لتسميم على طريقة سكريبال في سالزبيري البريطانية، ودخوله في غيبوبة بإشراف طبي.
وبانتظار تبلور موقف واضح من دول الاتحاد الأوروبي، تبقى الدعوات لمعاقبة روسيا من خلال خط «سيل الشمال 2»، مجرد تجاذبات تختلط فيها المصالح التجارية والسياسية والحزبية. من جهته، لا يبدو بوتين مكترثاً هذه المرة للاتهامات الموجهة إليه ولحلقته الضيقة، على الرغم مما تعج به الصحافة الغربية عن تفاصيل الغاز المستخدم، وتاريخ الاغتيالات الروسية الممتدة لبعض دول القارة.

تقرير

انتخابات تيغراي تتحدى الحكومة الإثيوبية

يتوجه سكان إقليم تيغراي بشمال إثيوبيا إلى صناديق الاقتراع يوم الأربعاء المقبل لإجراء انتخابات إقليمية، في تحدٍ للحكومة الاتحادية، وفي أحدث حلقة من سلسلة الصعاب التي تبرز بوجه رئيس الوزراء أبي أحمد بفعل عدد كبير من زعماء الأقاليم الذين يستعرضون قوتهم قبل الانتخابات الوطنية العام المقبل.
وأشرف أبي أحمد على إصلاحات ديمقراطية شاملة منذ توليه السلطة قبل عامين في ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان. لكن الحكومة الاتحادية وأحزاب المعارضة الرئيسية اتفقت على تأجيل الانتخابات الوطنية والإقليمية، التي كان من المقرر إجراؤها في أغسطس/ آب الماضي، إلى حين السيطرة على جائحة كورونا (كوفيد-19). وأعلن إقليم تيغراي، الذي كان زعماؤه يهيمنون على الإدارة السابقة، ويندّدون مراراً وبلهجة حادة بأبي أحمد، عن إجراء الانتخابات على أي حال. وقال جيتاشيو رضا، وزير الإعلام الاتحادي السابق والمتحدث باسم «جبهة تحرير شعب تيغراي»: «نعرف أن هناك تهديداً صريحاً من جانب أبي أحمد بالتدخل العسكري في تيغراي وبقطع الأموال، لكننا سنمضي قدماً في التصويت... نعلم أنه ستكون هناك عواقب».
ولم يبد أبي أحمد أي تراجع عن خططه. وقالت متحدثة باسم مكتبه في رسالة نصية إن التصويت سيستتبع بـ«رد دستوري». وحذر تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية الشهر الماضي من أنّ الجانبين يمضيان في «مسار تصادمي»، وقال: «إذا مضت تيغراي قدماً، فإنّ حكومة أبي أحمد على استعداد لاعتبار أي إدارة إقليمية جديدة غير شرعية».
والتيغراي أقلية صغيرة في الدولة الواقعة بالقرن الأفريقي ويبلغ عدد سكانها 110 ملايين نسمة، لكنهم كانوا يسيطرون على السلطة منذ عام 1991، عندما أطاحت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية بالحكم العسكري. وكانت الجبهة ائتلافاً يضم أربعة أحزاب على أسس عرقية، بينها «جبهة تحرير شعب تيغراي». وفي العام الماضي، اتحدت ثلاثة من الأحزاب الأربعة لإنشاء حزب «الرخاء الجديد» بزعامة أبي أحمد، فيما أبدى التيغراي رفضهم لذلك. وقال بعض منهم إنهم يشعرون بالاضطهاد إذ إنّ الكثير من المسؤولين السابقين الذين مثلوا للمحاكمة منذ تولي أبي أحمد السلطة عم من التيغراي. ويتعرض الحزب الحاكم منذ فترة طويلة في الإقليم لضغوط من القوميين التيغراي الأشد حماساً. وهناك حزب جديد يطالب علناً بانفصال التيغراي عن إثيوبيا، متعددة اللغات والتي تضم أكثر من 80 من المجموعات العرقية.

خلال مؤتمر لـ«جبهة تحرير شعب التيغراي» في يناير الماضي (فرانس برس)

(رويترز)

متابعة

تفاوض برعاية جوبا

السودان: اتفاق مع حركة مسلحة

وقّع رئيس الوزراء السوداني، عبدالله حمدوك، أمس الجمعة، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، اتفاقاً مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان» - جناح عبد العزيز الحلو، ينصّ على استمرار التفاوض بين الحكومة السودانية والحركة المسلحة برعاية جوبا. ونقلت وكالة الأنباء السودانية (سونا) على موقعها الرسمي البيان المشترك الصادر عن الجانبين والذي جاء فيه: «بعد مباحثات استمرت لعدة جلسات، تمّ الاتفاق على التأمين على رعاية دولة جنوب السودان الشقيقة للتفاوض بين الحكومة والحركة عبر منبر جوبا مع تثمين دور الشركاء الإقليميين والدوليين». وتحدّث البيان عن وضع الجانبين «خريطة طريق تحدّد منهجية التفاوض والاتفاق على إقامة ورش غير رسمية لمناقشة القضايا الخلافية المطروحة للتفاوض (مثل إشكالية العلاقة بين الدين والدولة وحق تقرير المصير)، بغية الوصول إلى فهم مشترك يسهل من مهمة فرق التفاوض الرسمي».
وجعلت الحكومة الانتقالية في السودان، التي تولت السلطة بعد إطاحة نظام الرئيس المخلوع عمر البشير في إبريل/ نيسان 2019، من تحقيق السلام مع الجماعات المتمردة أولوية. وأتى هذا الاتفاق بعد أيام من لقاء جمع بين قادة الحكومة وقادة المتمردين من «الجبهة الثورية السودانية» لبدء تنفيذ اتفاق سلام يهدف إلى إنهاء حرب أسفرت عن مقتل مئات الآلاف وتشريد الملايين. وقبل اتفاق الجمعة، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بقيادة الحلو ترفض الانضمام إلى الاتفاق مع حركة «جيش تحرير السودان» - فصيل عبد الواحد نور، وكلاهما يؤيّد إقامة دولة علمانية وفيدرالية. وتشكلت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في عام 2011 في أعقاب استقلال جنوب السودان، وقد انقسمت لاحقاً إلى جناحين؛ أحدهما بقيادة مالك عقار والآخر بقيادة عبد العزيز الحلو، وكانت تقاتل قوات حكومة البشير في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي أغسطس/ آب الماضي، وقعت الحكومة السودانية وجناح مالك عقار، في جوبا، بالأحرف الأولى، اتفاقاً أمنياً يقضي بدمج مقاتلي الحركة في الجيش السوداني. وينتمي متمرّدو السودان إلى حدّ كبير إلى الأقليات غير العربية التي لطالما انتقدت الهيمنة العربية على الحكومة في الخرطوم في عهد البشير.

(فرانس برس)

الحدث

الرئيس يضلل الناخبين وينفي إهانة الجيش

هفوات ترامب تخدم بايدن

يواصل دونالد ترامب ارتكاب الهفوات ثم تصحيحها، ما يستغله منافسه جو بايدن لإظهار نفسه بأنه النقيض للرئيس الجمهوري

حذّر مسؤولون أميركيون، ومحللون قانونيون، وشخصيات سياسية، من التصويت مرتين في الانتخابات الرئاسية الأميركية، عبر البريد وشخصياً، وهو ما كان دعا إليه الرئيس دونالد ترامب لمواجهة «التزوير» الديمقراطي، على حدّ قوله. وأكد المعارضون للخطوة أن الإقدام على مثلها يعتبر جناية، معربين عن خشيتهم من أن دعوة ترامب تُضر بنظام الانتخابات. وفي وقت يراكم الرئيس الجمهوري الهفوات، ويضطر للدفاع عن نفسه أمام الإعلام، لا يزال العنف المرافق لتظاهرات الحراك ضد العنصرية سائداً في الولايات المتحدة، على بعد أقل من شهرين من الانتخابات الرئاسية، يحاول المرشح الديمقراطي جو بايدن إظهار وجه وحدوي لرأب الشرخ الوطني بين المواطنين البيض والسود، الذي يؤجّجه ترامب.
ورداً على تصريح ترامب الداعي للتصويت مرتين، قالت مديرة مكتب الانتخابات في كارولاينا الشمالية، كارين برينسون بيل، إن «ذلك غير القانوني». بدوره، ندّد المرشح السابق للانتخابات التمهيدية الديمقراطية بيرني ساندرز بتصريح ترامب، وبدعوة المواطنين إلى «ارتكاب جريمة». كذلك أكدت إلين وينتروب، وهي موظفة في لجنة الانتخابات الفيدرالية، أن التصويت مرتين غير قانوني في الولايات الـ50 وفق القانون الفيدرالي. كما انبرى مسؤولون معنيون لشرح الموضوع عبر وسائل التواصل، بحسب «واشنطن بوست»، لتقليص ضرر ادعاءات ترامب.
وليست هذه الهفوة الوحيدة التي وقع الرئيس فيها أخيراً. إذ اضطر البيت الأبيض وترامب، أول من أمس الخميس، لنفي أن يكون الرئيس قد وصف الجنود الأميركيين الذين لقوا حتفهم خلال الحرب العالمية الأولى بـ«الفاشلين والحمقى». وكان الرئيس قد ألغى خلال زيارته فرنسا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 لإحياء ذكرى مرور مائة عام على انتهاء الحرب العالمية الأولى، رحلة إلى مقبرة أميركية في منطقة إين - مارن قرب باريس، موضحاً أن سوء الأحوال الجوية جعل الزيارة مستحيلة. لكن وفق مصادر لمجلة «ذي أتلانتيك»، فإن الرئيس الجمهوري تساءل أمام فريقه: «لماذا يجب أن أذهب إلى هذه المقبرة؟ إنها مليئة بالفاشلين». وأوردت المجلة أيضاً أن ترامب وصف في محادثة منفصلة بـ«الحمقى» أكثر من 1800 جندي من مشاة البحرية الأميركية، لأنهم قتلوا في معركة «بيلو وود» (بالقرب من نهر المارن في فرنسا) قبل أن يسأل «من كان الأخيار؟» خلال تلك المعركة. ورداً على ذلك، قال الرئيس الخميس الماضي، بعد زيارة إلى بنسلفانيا، إن «شخصاً ما اختلق هذه القصة المروعة بقوله إنني لا أريد الذهاب». وأضاف «إذا كانت (المصادر) موجودة حقاً، وإذا كان بإمكان أي شخص أن يقول ذلك، فهو كاذب وبلا ضمير، وسأقسم على أي شيء أنني لم أقل ذلك أبداً عن أبطالنا»، متسائلاً «أي حيوان أو شخص يمكن أن يقول مثل هذا الشيء؟». ونفى البيت الأبيض كذلك بشدة ما أوردته «ذي أتلانتيك»، وقال جود ديري، أحد المتحدثين باسمه، إن هذه الاتهامات «كاذبة». كذلك ندّد المتحدث السابق باسم البيت الأبيض، هوغان غيدلي، الذي كان قد رافق ترامب في رحلته، بالاتهامات، معتبراً أنها «سخيفة». مع ذلك، ذكّر بعض النقاد بتعليقات ترامب المهينة للسيناتور الراحل جون ماكين الذي أسر في فيتنام، وكان يعتبر على نطاق واسع أنه بطل حرب، حين قال عنه خلال حملة الرئاسيات 2016 «إنه ليس بطل حرب، كان بطل حرب لأنه أسر. أنا أحب الأشخاص الذين لا يتم القبض عليهم». وأقر ترامب على «تويتر» بأنه «لم يكن من المعجبين» بماكين، لكنه وصف الأخبار الجديدة بأنها «كاذبة ملفقة ناتجة عن إخفاقات مثيرة للاشمئزاز وغيرة، في محاولة مشينة للتأثير على انتخابات 2020».
من جهته، استغل المنافس الديمقراطي جو بايدن الأخبار، ليعتبر أنه إذا كانت صحيحة «فهي علامة أخرى على مدى اختلافي مع الرئيس ترامب حول دور رئيس الولايات المتحدة»، لافتاً إلى أنه «إذا نلت شرف أن أكون قائداً أعلى للقوات المسلحة، فسأضمن أن يعرف أبطالنا الأميركيون أنني سأكون سنداً لهم وسأحترم تضحياتهم دائماً».
وفي شأن الحراك المناهض للعنصرية، أعلنت رئيسة بلدية مدينة روتشستر بولاية نيويورك، لافلي وارين، أول من أمس الجمعة، أنه تم يوم الخميس الماضي وقف 7 ضباط شرطة عن العمل بسبب اعتقال المواطن الأسود دانييل برود ووفاته مختنقاً في مارس/ آذار الماضي في المدينة، وذلك بعد نشر فيديو للحادثة، واصفة الحادثة بأنها عمل عنصري. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد نقلت عن تقرير لتشريح الجثة أن الطبيب الشرعي في مقاطعة مونرو خلص إلى أن وفاة برود هي جريمة قتل وقعت نتيجة «مضاعفات للاختناق حدثت في شكل تقييد جسدي». في هذه الأثناء، التقى جو بايدن، الخميس الماضي، عائلة جاكوب بليك، المواطن الأسود الذي أثار إطلاق الشرطة النار عليه في مدينة كينوشا ولاية ويسكونسن في أغسطس/ آب الماضي موجة جديدة من الاضطرابات المدنية في البلاد، وذلك في مبنى بمطار ميلووكي.

(فرانس برس، رويترز)

ترامب ينفي وصف الجنود القتلى في الحرب العالمية بالحمقى

أكد خبراء في الانتخابات عدم قانونية التصويت مرتين

ذكر البعض بتصريحات ترامب المهينة لجون ماكين (مليسا غيريتز/ Getty)

الحدث

إيران ترفض الوساطة الروسية: لن نتفاوض مع أميركا

رفضت إيران مجدداً إجراء مفاوضات مع واشنطن، بعد مقترح تقدّم به وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أخيراً في هذا الشأن

طهران ـ العربي الجديد

لا تزال طهران تظهر تمسكاً بقرارها الرافض للتفاوض مع واشنطن قبل رفع الأخيرة العقوبات عنها وعودتها للاتفاق النووي، وهو ما عبرت عنه أخيراً الرئاسة الإيرانية التي رفضت المقترح الذي تقدم به أخيراً وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، للوساطة بين طهران وواشنطن لإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، مؤكدةً أنّ إيران «لن تجري أي تفاوض وموقفنا واضح بهذا الشأن». وربط محمود واعظي رئيس مكتب الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إجراء أي تفاوض مع الولايات المتحدة بتراجع الأخيرة عن «أخطائها وإعلانها أنها أخطأت في سلك مسار العقوبات، وعودتها إلى الاتفاق النووي». وأكد واعظي في مقابلة مع وكالة «تسنيم» أمس الجمعة، أنّ «لافروف ليس وحيداً الذي تقدّم بمثل هذا المقترح، ودول أخرى حاولت إيجاد حلّ لهذه القضية»، مشدداً على أنه «على الأميركيين العودة إلى الاتفاق النووي واتخاذ مواقفهم في إطار هذا الاتفاق، وغير ذلك لن تثمر أي خطوة عن نتائج». وكان لافروف، قد أعلن الثلاثاء الماضي، استعداد بلاده للمساعدة في إطلاق مفاوضات مباشرة بين طهران وواشنطن، منتقداً المساعي الأميركية لإعادة فرض العقوبات الأممية على طهران في مجلس الأمن عبر تفعيل آلية «فض النزاع» المنصوص عليها في الاتفاق النووي لحل الخلافات.
من جهة أخرى، يزور وزير الخارجية السويسري، إيغناسيو كاسياس، إيران يوم الإثنين المقبل، لإجراء مباحثات مع المسؤولين هناك. وقالت وزارة الخارجية السويسرية في بيان إنّ الزيارة تأتي بمناسبة الذكرى المئوية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إلا أنّ ثمة معطيات تشي بأنّ الزيارة قد يكون على رأس جدول أعمالها تفعيل الوساطة السويسرية بين إيران والولايات المتحدة. ومن هذه المعطيات، أنّ سويسرا هي راعية المصالح الأميركية في إيران، وكانت إلى جانب سلطنة عُمان، الوسيط الرئيسي الآخر بين الطرفين خلال العقود الأربعة الماضية، وقد أجرت وساطات عدة منذ عامين، لكنها فشلت. فضلاً عن أنّ الوزير السويسري استبق زيارته المقررة إلى طهران بإجراء مباحثات هاتفية مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.
وبحسب الخارجية السويسرية، من المقرر أن يجري كاسياس مباحثات مع نظيره الإيراني، محمد جواد ظريف، والرئيس حسن روحاني، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني. وعن أجندة الزيارة، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أول من أمس الخميس، إنها تتمحور حول العلاقات الثنائية، والتطورات والقضايا الإقليمية. غير أنّ الخارجية السويسرية أشارت إلى أنّ المباحثات تتركز على القناة المالية التي أسستها سويسرا خلال الفترة الماضية لإرسال الغذاء والدواء والسلع الإنسانية إلى إيران، بعد السماح الأميركي بذلك، بالإضافة إلى مناقشة تطورات الاتفاق النووي والأوضاع في الشرق الأوسط.
وتأتي هذه الوساطات والزيارات على وقع تصاعد التوتر بين طهران وواشنطن على خلفية مساعي الأخيرة في مجلس الأمن لتفعيل آلية «فض النزاع» ضدّ إيران، ما من شأنه أن يعيد إحياء القرارات الأممية الستة ضدّ طهران التي اتخذها مجلس الأمن خلال العقود الماضية، والتي علّقت بموجب القرار الأممي 2231 المكمل للاتفاق النووي.

يزور وزير الخارجية السويسري إيران الإثنين المقبل

وفي حال نجحت واشنطن في ذلك، سيعاد فرض العقوبات الأممية على إيران، فضلاً عن تمديد حظر الأسلحة المفروض عليها تلقائياً والذي ينتهي في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بالإضافة إلى إدراج اسمها مجدداً تحت الفصل الأممي السابع. الجدير بالذكر أنّ الإدارة الأميركية فشلت الشهر الماضي في تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن يقضي بتمديد فرض حظر الأسلحة على إيران.
وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد نقل الصراع القديم مع طهران إلى مرحلة جديدة وغير مسبوقة من التوتر منذ أكثر من عامين، على خلفية انسحابه من الاتفاق النووي الذي أبرمه سلفه باراك أوباما والمجموعة الدولية مع الحكومة الإيرانية عام 2015. وبعد انسحابه من الاتفاق، فرض ترامب عقوبات شاملة ومشددة وغير مسبوقة على طهران، طاولت جميع مفاصل اقتصادها، ما وضعها أمام أزمة اقتصادية خانقة. وفي خضم تصاعد التوتر بين الطرفين خلال العامين الأخيرين، دخلت أطراف إقليمية ودولية عدة على خط الوساطة بينهما لخفض التصعيد، في مقدمتها سلطنة عمان وسويسرا وفرنسا واليابان، وسط دعوات أميركية لم تتوقف كذلك للتفاوض مع إيران. لكن جهود الوساطات فشلت في إعادة الطرفين للمسار الدبلوماسي بعد رفض طهران دعوات التفاوض، وربط الأمر بجملة من الشروط، على رأسها إنهاء العقوبات.

شرق غرب

الهند لا تستبعد الحوار لحلّ التوتر مع الصين

قال قائد الجيش الهندي، الجنرال مانوج موكوند نارافان (الصورة)، أمس الجمعة، إنه على يقين من أن المحادثات يمكن أن تنهي المواجهة القائمة على الحدود مع الصين، في غرب الهيمالايا. وقال نارافان، خلال زيارة إلى منطقة لاداخ حيث تحتشد قوات البلدين: «نحن على ثقة بأن المشكلة يمكن حلّها بالمحادثات»، لافتاً إلى أن بلاده نشرت قوات إضافية في بعض المناطق لوقف أي محاولة توغل من جانب الصين.

(رويترز)

انتقاد أممي لقانون الأمن القومي

حذّر خبراء في الأمم المتحدة، أمس الجمعة، الصين، من أن قانون الأمن القومي في هونغ كونغ يشكّل خطراً على الحريات في المدينة. واتهم الخبراء في تقرير بكين بعدم احترام التزاماتها الدولية، محذرين من أن النص يهدّد بشكل خاص «حرية التفكير والتعبير والتجمع». ورداً على التقرير، دعت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا شونينغ الخبراء إلى «احترام مهمة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتخلي عن الجهل والأفكار المسبقة والتحيز».

(فرانس برس)

مالي: مقتل 10 جنود في كمين

قتل ما لا يقل عن 10 جنود ماليين ليل الخميس - الجمعة في كمين في منطقة غيري، القريبة من الحدود الموريتانية. وأشار تقرير لوزارة الأمن إلى «أن الحصيلة الأولية للكمين في غيري تشير إلى مقتل 10 أشخاص، بينهم ملازم»، متحدثاً أيضاً عن «العثور على ناجين واحتراق 4 سيارات وعربة إسعاف».

(فرانس برس)

الكونغو الديمقراطية: تحذير أممي من حجم النزوح

أعربت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أمس الجمعة، عن قلقها جراء نزوح أكثر من 24 ألف شخص في شهر أغسطس/ آب الماضي في ولاية كاساي، وسط جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب تجدد أعمال العنف. وقال المتحدث باسم المفوضية، بابار بالوش (الصورة)، إنه «حتى وقت قريب، شهدت المنطقة هدوءاً نسبياً، لكن منذ الشهر الماضي، فر أكثر من 24 ألف شخص من 3 صراعات بالمنطقة»، محذراً من «خطر حدوث موجة جديدة من النزوح الجماعي».

(فرانس برس)

...ومسلحون يقتحمون قرية لإطلاق سجناء

اقتحم عشرات المسلحين، أمس الجمعة، وسط بونيا، كبرى مدن منطقة إيتوري، شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، للمطالبة بالإفراج عن سجناء لهم. وقال حاكم المنطقة، جان بامانيسا، إن المسلحين «تجمعوا أمام السجن المركزي وفاوضوا للإفراج عن رجالهم». وبحسب مصادر تحدثت لـ«فرانس برس»، فإن المسلحين ينتمون إلى مجموعة «التعاونية من أجل التنمية في الكونغو» (كوديكو) التي تقف وراء عمليات قتل مئات المدنيين منذ ديسمبر/ كانون الأول 2017، لكنها مجموعة صغيرة وقعت أخيراً تعهداً من جانب واحد لإنهاء أعمالها العدائية.

(فرانس برس)

اختتم اتفاق وقف إطلاق النار حول إدلب، المبرم بين موسكو وأنقرة، شهره السادس، وعلى الرغم من عدم انهياره تماماً، ليبقى استمرار وجوده أفضل من عدمه، لا سيما بالنسبة للمدنيين المهددين بقصف النظام، إلا أن الغموض وتضارب المصالح حول بنوده، وارتباطه بأكثر من ملف خارجي، تجعله مهدداً بالسقوط في أي وقت

وقف هشّ للنار عمره 6 أشهر

اتفاق إدلب يترنح ولا يسقط

تعتبر أزمة النازحين من أبرز النقاط العالقة (محمد سعيد/ الأناضول)

عماد كركص

مرّت 6 أشهر على إبرام وقف إطلاق النار حول محافظة إدلب، شمالي غرب سورية، وما تضمنه من بنود أخرى، في العاصمة الروسية موسكو بين الرئيسين التركي والروسي، رجب طيب أردوغان وفلاديمير بوتين، لكن غموض الاتفاق وعدم توضيح تفاصيله جعلا منه عرضةً للترنح والانهيار في أيّ لحظة منذ توقيعه، خصوصاً في ظلّ عدم الالتزام بالبند الرئيسي والأول منه، وهو الوقف التام لإطلاق النار، ليبقى صامداً وإن بشكل هشّ. الاتفاق، الذي أوقف العمليات العسكرية في إدلب بين المعارضة السورية والجيش التركي من جهة، وقوات النظام والمليشيات الحليفة لها من جهة أخرى، بعد حملة واسعة انطلقت من جنوب وشرق «منطقة خفض التصعيد» (إدلب وما حولها)، يقضي إلى جانب وقف النار على خطوط التماس، بتسيير دوريات مشتركة على الطريق الدولي حلب - اللاذقية «أم 4» المار من إدلب، والذي تسعى روسيا لإعادة فتحه أمام الحركة الطبيعية والتجارية في أقرب وقت. كذلك يقضي بإنشاء حزام أمني بطول 6 كيلومترات على كلّ من جانبي الطريق. هذه البنود الثلاثة، طُبّق منها وقف النار بالحدّ الأدنى، بتوقيف سلاح الجو للنظام والروس الغارات الجوية على خطوط التماس والأماكن السكانية، والتي عادت بشكل محدود ومتقطع، بالإضافة إلى العديد من محاولات التسلسل والاختراق على الجبهات، التي شنّتها قوات النظام دون نجاح. إلا أن البند الذي يشير إلى إنشاء «ممرّ أمني» على جانبي طريق «أم 4»، لم يتوضح إلى الآن في ما إذا كان قد تمّ تلافي تطبيقه من قبل طرفي الاتفاق. ولم تشر تصريحات السياسيين والعسكريين الروس والأتراك إلى انزعاج من عدم تطبيقه، علماً أنه يقضي بوضع آلية لمعايير محددة لعمل الممر الأمني بين وزارتي الدفاع الروسية والتركية خلال 7 أيام بعد إبرام الاتفاق، وهو ما لم يحصل.

أما البند الذي بدا أنه من أهم بنود الاتفاق، فهو القاضي بتسيير دوريات مشتركة بين القوات الروسية والتركية على طريق «أم 4». ويعتبر هذا البند الأكثر تطبيقاً، بعدما وصل عدد الدوريات إلى 26 مشتركة بين الطرفين، والتي قطعت الطريق بشكل تدريجي، حتى أتمت المسافة المحددة بشكل كامل لخط السير الدوريات بين بلدتي ترمبة شرق إدلب، وعين حور بريف اللاذقية الشرقية. إلا أن تلك الدوريات تخللتها تهديدات أمنية، تمثلت بأكثر من استهداف، ما أدى إلى إصابة جنود روس وأتراك في بعض منها. وزادت هذه العمليات أخيراً ما استغله الروس للتعبير عن مخاوف عن مستقبل الاتفاق، والتلويح بإنهائه.

ونفذت القوات التركية والروسية، في الأيام الأخيرة، مناورات عسكرية في بلدة الترنبة شرق إدلب، للتدرب على مواجهة التهديدات الأمنية لسير الدوريات، وربما تكون تلك المناورات مقدمة لعمل عسكري مشترك ضد التنظيمات الراديكالية غير الراضية عن اتفاق إدلب منذ توقيعه.

عموماً، ومنذ توقيع الاتفاق، تمّ النظر إليه على أنه منقوصٌ وغير واضح، لا سيما أنه ركّز على طريق «أم 4»، وأهمل الكثير من النقاط الخلافية بين الروس والأتراك. ومن هذه النقاط، قضم النظام لمساحات كبيرة في «منطقة خفض التصعيد» (إدلب ومحيطها) التي أقرّها مسار أستانة التفاوضي في مايو/ أيار 2017، وتمّ تثبيتها في اتفاق سوتشي بين كل من بوتين وأردوغان في سبتمبر/ أيلول 2018. هذه النقطة جعلت الجيش التركي يشن عملية عسكرية ضد قوات النظام نهاية فبراير/شباط الماضي («درع الربيع»)، لإبعاد قوات النظام عن إدلب ومحيطها تطبيقاً لـ«سوتشي» وحدوده الجغرافية المتفق عليها سابقاً، قبل توقيف العملية بعد إبرام الاتفاق الذي عُدّ ملحقاً باتفاق سوتشي.

> تنعكس الملفات الإقليمية، ومنها ملف ليبيا، على الاتفاق

كذلك، فإن مسألة إعادة النازحين المقدرة عددهم بـ1,7 مليون نازح، لم تُذكر إلا ضمن ديباجة أو مقدمة الاتفاق الملحق، ولم يتم تطبيقها إلى الآن. علماً أن إعادة النازحين تقتضي عودة النظام إلى ما وراء نقاط المراقبة التركية التي تحيط بـ«منطقة خفض التصعيد» تهيئةً لعودة النازحين، الذين يرفضون العودة مع بقاء النظام في مدنهم وقراهم. وأيضاً أهمل الاتفاق مسألة السيطرة على طريق حلب - دمشق «أم 5» بجزئه المار من إدلب، لا سيما أن الكثير من القرى والمدن التي قضمتها قوات النظام تتوزع على جانبيه. وتعنت النظام بالسيطرة على الطريق وافتتاحه أمام العبور التجاري، يجعل المدنيين بعيدين عن العودة إلى مدنهم وقراهم مع إبقاء النظام سيطرته على الطريق، ما يجعل الجانب التركي يؤخر افتتاح «أم 4» قبل حل مسألة السيطرة على «أم 5».

ولم يعد اتفاق إدلب محكوماً بتطورات الميدان فقط، بل مرتبطاً بالملف الليبي والخلافات والاتفاقات الروسية والتركية هناك، إضافة إلى العديد من الملفات الإقليمية والسورية. فالتحسن في الملف الليبي بين أنقرة وموسكو ينعكس على التطورات وسير الاتفاق في إدلب، والعكس صحيح، كما أن التطورات شرقي سورية ترخي بظلالها على المشهد غرباً.

ورأى القيادي في المعارضة العميد فاتح حسون، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الظاهر من اتفاق إدلب أن تطبيقه يتم بحذر، فروسيا تستخدمه كذريعة للتصعيد على المنطقة كلما أرادت، وتركيا لزيادة عدد قواتها وتحسين عتادها في المنطقة». وأكد حسون أن الريبة لا تزال تحيط بمستقبل الاتفاق، بسبب العمليات الفردية التي تحدث لإعاقة تطبيقه، مضيفاً أنه «بالنسبة لنا، فإن الاتفاق لا يكون إيجابياً إن لم يعد المهجرون». وحول مستقبل اتفاق إدلب، رأى حسون أن «التصعيد الذي يحدث من طرف من لا يريد للاتفاق أن يستمر، ومنهم روسيا وإيران ونظام بشار الأسد، وخصوم تركيا، قد يؤثر على مستقبله وفعاليته ونجاحه، لكننا نعلم تماماً أن التشبث به أخف الأضرار، والتدخل الأميركي العلني الأخير الذي ورد على لسان المبعوث جويل ريبورن بالوقوف إلى جانب تركيا في المنطقة في وجه نظام الأسد والروس، يقوي الاتفاق ويوجه لتطبيقه».

من جهته، رأى الصحافي والمحلل السياسي التركي هشام غوناي، أن «الاتفاق، وعلى الرغم من كل الخروقات التي تخللته، لا يزال قائماً»، معتبراً أن «الجانب الروسي أكثر تمسكاً ببنوده مقارنة بالاتفاقات السابقة»، وموضحاً أن ذلك يعود «إلى دخول معطيات أخرى على ملف إدلب بالنسبة إلى روسيا، كملفي ليبيا وأذربيجان وأرمينيا، والحسابات في كل منها تنعكس على اتفاقات أو الميدان في إدلب».

وأشار غوناي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن تركيا وروسيا تتمسكان بتطبيق الاتفاق، معتبراً أن بلاده «تقوم بواجباتها كطرف فيه من خلال دعم المعارضة». وحول نوعية هذا الدعم، قال إن «هناك مسار اللجنة الدستورية، وتركيا تحاول الحفاظ على مكتسبات الثورة من خلال الدفع ليكون للمعارضة دور مهم في هذا المسار، وأيضاً من خلال الحفاظ على المناطق التي لا تزال تحت سيطرة المعارضة».

ومنذ توقيع الاتفاق، لم تنقطع التعزيزات العسكرية التركية نحو إدلب، التي حملت معها معدات نوعية لإظهار القوة والتفوق. ويبلغ عدد الجنود الأتراك، وفق تقديرات غير رسمية، نحو 20 ألف جندي، فيما بلغ عدد الآليات التركية أكثر من 8 آلاف آلية معظمهم من الدبابات ومدافع الميدان. كما أدخلت تركيا إلى إدلب 3 منظومات للدفاع الجوي، وأنشأت مزيداً من النقاط على المرتفعات وقرب خطوط التماس، حتى بلغ عدد نقاطها العسكرية في إدلب حوالي 60 نقطة.

وتشير المباحثات الأخيرة بين الروس والأتراك في موسكو يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين، إلى عدم التوصل إلى تفاهمات نهائية حول إدلب، مع تمسك الأتراك بحلّ مسألة السيطرة على طريق «أم 5» بالتوازي مع مسألة السيطرة على «أم 4»، ومعضلة عودة النازحين، بالإضافة إلى تأثير الملف الليبي على وضع إدلب مباشرة، مع ما يتخلله ذلك الملف من خلافات جوهرية بين الروس والأتراك.

توتر متصاعد في مناطق «قسد»

تشهد مناطق دير الزور الخاضعة لـ«قسد» تصاعداً للتوتر الأمني ضد هذه القوات، بالتوازي مع تحركات سياسية للخروج بتمثيل محلي يعطي أبناء المنطقة دوراً في إدارتها

عدنان أحمد

يتواصل التوتر في المناطق الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) وذلك بالتوازي مع استمرار تحركات للخروج بتمثيل سياسي لبعض تلك المناطق خارج يد «قسد». وفي جديد التوتر، قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن مجهولين يستقلون دراجة نارية قتلوا الخميس بالرصاص القيادي في «قسد» خالد علاش، وهو نازح من أبناء مدينة الميادين، أمام منزله في مدينة البصيرة شرق دير الزور. وفي سياق متصل، أقدم مجهولون على تفجير محطة المياه الرئيسية في بلدة ذيبان شرق دير الزور المغذية لحقل العمر النفطي بواسطة عبوات ناسفة. في غضون ذلك، ذكرت مصادر لـ«العربي الجديد» أن «قسد» سحبت ليلة الخميس-الجمعة نقاطها العسكرية في بلدتي ذيبان والحوايج التي كانت نشرتها خلال الحملة الأخيرة، فيما لا تزال تتخذ من المدارس في البلدتين مقار عسكرية لها. وقالت المصادر إن «قسد» أخلت أيضاً حواجزها في مدينة الشحيل شرقي دير الزور، بعد اشتباك مسلح نشب على خلفية قيام أحد عناصر «قسد» بقتل مدني من عشيرة البوليل، على خلفية قضية ثأر. وإثر الحادثة، سادت المدينة حالة من التوتر ضد ممارسات «قسد» والفوضى الأمنية التي يثيرها عناصرها في المدينة. في هذا الوقت، عقدت الهيئة السياسية في دير الزور، اجتماعاً في بلدة محيميدة في ريف المحافظة الغربي، ضمن اجتماعاتها التمهيدية لإنشاء كيان سياسي يمثل سكان المحافظة، وجّهت فيه مطالب للتحالف الدولي الداعم لـ«قسد» بهدف تعزيز مشاركة الأهالي في إدارة مناطقهم.

يتصاعد الغضب الشعبي ضد «قسد» (دليل سليمان/فرانس برس)

وذكر موقع «جسر» المحلي أن نحو 50 شخصا حضروا الاجتماع ممثلين مختلف مناطق دير الزور، وأقروا في ختامه عدداً من النقاط، لتكون أساساً لعمل الهيئة، وجاءت على شكل مطالب موجهة للتحالف الدولي، أهمها العمل على بناء شراكة حقيقيّة لإدارة مناطق محافظة دير الزور، وعموم مناطق شرق الفرات من خلال هيئات حكم تنفيذية وتشريعية منتخبة بشكل مباشر، ومن دون تدخّل من أي جهة، وأن يعاد هيكلة القوات العسكرية وكل منظومات الحكم القائمة، على أسس حضارية.

وشدد الاجتماع على ضرورة أن يأخذ أبناء المنطقة دورهم الفاعل في إدارة مناطقهم، بالاعتماد على الكفاءات والخبرات، لا على المحسوبيّات والولاءات الضيّقة، مع إنهاء حالة الهيمنة والفردية التي تعمل وفقها السلطات الحالية. كما طالب بترحيل الأشخاص غير السوريين من المنطقة، قادة وعناصر، وإلغاء دورهم الاستشاري الذي قاموا به طوال الفترة الماضية، والعمل على معالجة الأوضاع المعيشية والخدمية المتردية، والعمل على استفادة الأهالي من الثروات الباطنية المتوفرة في مناطقهم.

كما طالب المجتمعون بإنهاء حالة الفلتان الأمني في المنطقة، من خلال دعم إجراءات أمنيّة حازمة، وتحييد العمليّة التعليميّة، وعزلها عن أي محاولة للتأثير عليها من قبل أية جهة، وإسناد هذا الملف لمنظمتي يونسيف ويونسكو التابعتين للأمم المتحدة.